النهج الديمقراطي

إلى الأمام
من أجل الاشتراكية

ⵜⴰⵏⵀⵊⴰⵜ ⴰⵎⵙⵡⵔⴰⵙ

| العدد : 676 | من 12 الى 18 نونبر 2026 | الثمن: 5 دراهم

| جريدة أسبوعية تصدر كل خميس | المدير المسؤول: جمال براجع | مدير النشر : الحسين بوسحابي | رئيس التحرير: التيتي الحبيب





■ عبد المومن **شباري**
فقيد النهج الديمقراطي

الإعلام البديل ورهانات التغيير الثوري



09 08 07

حمزة الفضيل:



ضيف العدد

ليس بالضرورة أن تنخرط الصحافة في أي صراع مهما كان نبيلا، سوى صراع الدقة والموضوعية، وهذان يتعلقان بالمعلومة، والعدو الأصيل للصحفي هي المعلومة الخاطئة

15

فرنسا.. جمهورية تأكلها تناقضاتها

13

زيارة مجرم حرب للمغرب:

غلوّ في التطبيع واستخفاف بالموقف الشعبي الرافض

06

كلمة العدد:

راية الاشتراكية في مواجهة الحروب والدمار الرأسمالي

يستلزم الوضع العام مواجهة الرأسمالية، وهذا يستدعي ضمن أولى الخطوات: مواجهة الأفكار السائدة التي تزعم أن الرأسمالية هي القدر المحتوم. إن هذه المواجهة مطالبة بإعداد البديل لهذا «النظام العالمي» المفروض قسرا على شعوب العالم.

أمام مجموع المشاريع المطروحة، لهذا التحدي الذي يرفع ضدا على الرأسمالية، يبقى البديل الاشتراكي هو المشروع الذي يستوعب مجموع التناقضات الرأسمالية، يفككها ويطرح البدائل في مختلف الأبعاد السياسية منها والاقتصادية الاجتماعية، والثقافية.

معلوم أن الرأسمالية تتخبط في أزماتها البنيوية التي تعمقت في مختلف الواجهات بما في ذلك منظومة القيم وتسليع كل شيء حتى الانسان الذي تحول الى مجرد أرقام أو شيفرات، خاصة مع التطورات والثورات الرقمية المتسارعة. غير أن أغلب القوى اليسارية والمناهضة للإمبريالية، تسلم ب «لا بديل» بل حتى أنها عندما ترفع شعارات اشتراكية لا تربط ذلك بالنضال ضد الرأسمالية وتكتفي باختزال الأمر في: العدالة الاجتماعية والديمقراطية والمواساة والسلام...

هل يمكن للشعوب أن تنعم بالعدالة الاجتماعية والديمقراطية والمساواة والسلام تحت ظلال الرأسمالية؟ خاصة في فترات أو مراحل تعمق أزمتها. حيث تقوم بالأساس على الاستغلال المباشر وغير المباشر للطبقة العاملة والفلاحين والكادحين عموما وعلى تكريس الفوارق الطبقية والمجالية وعلى الاستفادة من التمايزات الجنسية والإثنية والدينية وغيرها لتكثيف استغلال الطبقة العاملة وتقسيم صفوفها وتفتيت الدول ونهب الخيرات الطبيعية واشعال فتيل الحروب. لقد قاقمت الفوارق الطبقية إلى أقصى الحدود وحولت الديمقراطية الى مجرد لعبة انتخابية موسمية تتحكم فيها الرأسمالية من خلال آلياتها الدعائية وهيمنتها. واضح جدا أنها تلجأ، حين يشتد الصراع إلى التعرية عن وجهها الفاشي البشع، إلى مختلف أشكال الحروب العنيفة أو «الناعمة» باستعمال الحصار الاقتصادي والعقوبات وادعاء حماية حقوق الانسان في العديد من البلدان في مختلف القارات (الحرب على ايران ومحور المقاومة، روسيا وأوكرانيا، فنزويلا وكوبا ...)

ان مواجهة الشعوب ونضالها ضد السياسات النيو ليبرالية وآثارها على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لحياة الانسان والبيئة، لا تحقق نتائجا في مستوى الطموحات على المدى المنظور. ذلك لأن هذا النضال ومعه نضال القوى اليسارية غير موجه ضد المصدر الحقيقي لمعاناتها أي ضد النظام الرأسمالي. فضلا عن غياب الربط بين المعارك في بعديها التكتيكي والاستراتيجي أي القضاء على الرأسمالية وتوابعها وبناء البديل الاشتراكي.

ان القضية اليوم تتكثف في ضرورة اعتماد الإرادة السياسية والايمان القوي بإمكانية تجاوز الرأسمالية وجدوى النضال بنفس طويل من أجل هذا البديل الذي يحمل خلاص شعوب العالم أي من أجل البديل الاشتراكي.

لأجل ما سبق، فقد بات من المؤد ومن اللازم العمل بالأساس على:

- إبراز أهمية دور الطبقة العاملة باعتبارها موضوعيا الطبقة النقيض للبورجوازية، الحاسم في الصراع من أجل القضاء على الرأسمالية وبناء الاشتراكية. وهو ما يتطلب أن يصبح بناء أدوات الصراع الطبقي للطبقة العاملة (النقابة لقيادة معاركها الاقتصادية والمجالس العمالية كتعبير عن وحدتها والحزب وجبهة الطبقات الشعبية لقيادة معاركها السياسية والفكرية) مهمة مركزية وآنية لا تقبل التأجيل.

- كشف وفضح ألاعيب الرأسمالية للحفاظ على هيمنتها وتعرية ديمقراطيتها التي هي في الواقع دكتاتورية الطبقة السائدة البرجوازية ورأس رمحها الرأسمال المالي الاحتكاري الذي فهم أن ديمقراطيته المرتكزة إلى تناوب شكلي بين يمين و»يسار» اشتراكي-ديمقراطي قد شاخت ويعوضها بشعبوية يمينية شبه فاشستية توهم الشعوب أن مصدر شقائها هو الآخر الضعيف(المهاجر، الأقليات الاجتماعية أو الدينية...) و/ أو الخدمات الاجتماعية العمومية التي تعتبرها غير فعالة ومرتعا للتبدير والأحزاب والنقابات التي تعتبرها فاسدة وأن الخلاص سيأتي من قائد ملهم قوي. وقد تقبل أيضا،إذا فرض ميزان القوى ذلك، بالشعبوية اليسارية التي تريد تجاوزالأحزاب وتركز على القائد الفذ وترى الخلاص في العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروة دون المساس بالرأسمالية. وهي بذلك تزرع الأوهام وسط الجماهير والتي تؤدي الشعوب ثمنها غاليا.

- التصدي للقيم البرجوازية (الفردانية، الجشع، المنافسة غير الشريفة، هوس الاستهلاك...) ومن أجل تسييد قيم التضامن والتعاون والعمل الجماعي والأممي.

- تقييم موضوعي لتجارب بناء الاشتراكية يفند إدعاء المفكرين البرجوازيين أن الاشتراكية غير قابلة للحياة وتبيان أن شروطا موضوعية وذاتية محددة هي التي أدت إلى الفشل المؤقت لبنائها.

- بناء روابط التنسيق والنضال بين القوى المناضرة لقضايا الشعوب لمواجهة تبعية الأنظمة الخادمة للرأسمال العالمي ومناهضة التطبيع بكافة أشكاله.

annahjad@gmail.com | www.annahjaddimocrati.org | السحب: Anteprima

> عنوان الجريدة: 70 زنقة ماكس كدجو - رقم 12 - الطابق 5 - انفا الدار البيضاء > الهاتف: 0668671174 > ملف الصحافة : 6 ص 1995 > رقم الايداع القانوني: 1995 /104

حزب النهج الديمقراطي العمالي بجهة بني ملال ـ ازيلال يتضامن مع ساكنة أيت عبدي يَعُمِّمون القمع والحصار، لِنُعَمِّمِ التضامن!

يتابع حزب النهج الديمقراطي العمالي، محلياً وجهوياً ووطنياً، باهتمام كبير نضالات ساكنة أيت عبدي، ومعها ساكنة المناطق الجبلية، دفاعاً عن حقوقها الأساسية والمشروعة في الصحة والتعليم وفك العزلة وتوفير البنيات التحتية والخدمات الاجتماعية الضرورية، وضمان شروط العيش الكريم.

إن الاحتجاجات التي تخوضها ساكنة المناطق الجبلية ليست سوى تعبير مشروع عن واقع التهميش والإقصاء الاجتماعي والمجالي الذي تعاني منه هذه المناطق منذ عقود، نتيجة اختيارات وسياسات عمومية تقوم على التمييز في توزيع الثروات والخدمات والإمكانيات، وتكرس الفوارق الطبقية والمجالية بين المناطق والفئات الاجتماعية.

ففي الوقت الذي تظل فيه ساكنة الجبال محرومة من أبسط شروط الحياة، من مؤسسات صحية وتعليمية وطرق ومرافق عمومية، تجد نفسها مضطرة إلى خوض معارك نضالية من أجل انتزاع حقوق يفترض أن تكون مضمونة للجميع. وهو ما يكشف عمق الأزمة الاجتماعية والسياسية التي تنتجها السياسات الإقصائية والطبقية للدولة.

وإذ يسجل حزبنا الموقف الذي عبرت عنه ساكنة أيت عبدي من خلال مقاطعة الانتخابات المخزنية، فإنه يعتبر هذا الموقف تعبيراً عن حجم فقدان الثقة في المؤسسات الانتخابية التي لم تستطع، في نظر المحتجين، أن تستجيب لانتظاراتهم وتطلعاتهم. فالتغيير الحقيقي لا يمكن اختزاله في صناديق الاقتراع، بل يرتبط بقدرة الجماهير الشعبية على التنظيم والنضال وفرض مطالبها وانتزاع حقوقها.

كما يدين حزب النهج الديمقراطي العمالي بشدة حصار مسيرة ساكنة أيت عبدي المتجهة نحو الرباط، وما تعرضت له من منع وتضييق.

إننا نعتبر أن منع المواطنين والمواطنات من مواصلة مسيرتهم السلمية يشكل مساساً بحقهم في الاحتجاج والتعبير والتنقل، ونؤكد أن المطالب الاجتماعية لا تواجه بالحصار والتضييق، وإنما بالاستجابة الجدية والمسؤولة لها.

وانطلاقاً من مواقفنا المبدئية، يؤكد حزب النهج الديمقراطي العمالي أن حضوره إلى جانب ساكنة أيت عبدي ليس موقفا ظرفيا أو تضامنياً عابراً، بل هو امتداد لموقف سياسي ونضالي ثابت، يجسد التحام حزبنا، محلياً وجهوياً ووطنياً، بالجماهير الشعبية في معاركها اليومية، وانخراطه في النضالات التي تخوضها الطبقة العاملة والفلاحون الفقراء والكادحون وساكنة المناطق المهمشة، دفاعاً عن الحقوق والكرامة والعدالة الاجتماعية.

إننا نؤمن بأن النضال الجماهيري المنظم والوحدة والتضامن هي الطريق لانتزاع الحقوق ومواجهة الغلاء والحكرة والقمع والتهميش والاستغلال، وبناء مجتمع يضمن للجميع الحق في الصحة والتعليم والسكن والشغل والعيش الكريم.

وعليه، فإن حزب النهج الديمقراطي العمالي:

يعلن تضامنه المبدئي واللامشروط مع ساكنة أيت عبدي في نضالاتها ومطالبها الاجتماعية المشروعة.

يدين حصار المسيرة السلمية المتجهة نحو الرباط، ويطالب باحترام حق الساكنة في الاحتجاج والتعبير والتنقل.

يطالب بالاستجابة الفعلية لمطالب ساكنة أيت عبدي وساكنة المناطق الجبلية، وفي مقدمتها الحق في الصحة والتعليم وفك العزلة وتوفير الخدمات العمومية الأساسية.

يرفض السياسات العمومية الإقصائية والطبقية التي تكرس التهميش والفوارق الاجتماعية والمجالية.

يساند حق الجماهير الشعبية في التنظيم والتعبئة والنضال السلمي من أجل انتزاع حقوقها.

يجدد التزامه بالانخراط في مختلف المعارك النضالية للجماهير الشعبية، محلياً وجهوياً ووطنياً، ومواصلة العمل من أجل بناء جبهة نضالية شعبية في مواجهة الغلاء والقمع والحكرة والتهميش.

إننا في حزب النهج الديمقراطي العمالي نؤكد أن الحقوق تنتزع ولا توهب، وأن كرامة الإنسان لا تتحقق بالوعود ولا بالمناورات، بل بالنضال والوحدة والتضامن.

يَعُمِّمُونَ القمع والحصار، لِنُعَمِّمِ التضامن!

لا للتهميش والإقصاء! لا للحكرة والقمع!

من أجل الحق في الصحة والتعليم والعيش الكريم!

تحيا نضالات الجماهير الشعبية!

حزب النهج الديمقراطي العمالي بني ملال ازيلال

التلاتاء 10 نونبر 2026.

آسفي: المجلس المحلي لحزب النهج الديمقراطي العمالي يتضامن مع اسر الصيادين الخمس الضحايا ويستنكر الوضع الاجتماعي والبيئي المزري بالمنطقة

عقد المجلس المحلي للنهج الديمقراطي العمالي بآسفي اجتماعه الدوري يوم الأحد 8 نونبر 2026،

وبعد تداوله في مجموعة من القضايا الدولية والوطنية والمحلية، وتدارسه لسمات الدخول الاجتماعي والسياسي على الصعيد المحلي التي تتسم بالاحتقان الاجتماعي جراء استفحال غلاء الأسعار، والتدهور الحاد للقدرة الشرائية للمواطنين، وللعمال وعموم الكادحين على وجه الخصوص. وبعد وقوفه على الحالة المزرية للوضعية البيئية للإقليم بسبب السموم القاتلة التي يبعثها المجمع الشريف للفوسفاط مع كل هبوب للرياح من جهة الجنوب الغربي، يسجل ما يلي:

1 -على الصعيد العمالي: يتوجه المكتب المحلي للنهج الديمقراطي العمالي بأحر التعازي إلى أسر بحارة الصيد التقليدي الخمسة الذين ابتلعهم البحر خلال الأسبوع الماضي دون أن يظهر لهم أثر. وفي هذا الصدد يذكر بالشروط القاسية التي يشتغل فيها البحارة سواء تعلق الأمر بالأجور، أو بالتصريح الدقيق بالأقساط الواجبة لدى صندوق التقاعد، أو بالتأمين، أو بوسائل السلامة...

كما يعبر عن تضامنه المطلق مع العاملات الزراعيات في ضيعات محور لغيات/ براكة الراضي، ومع عاملات التصبير اللواتي يتعرضن لأبشع أنواع الاستغلال، ويخضن إضرابات مريرة من أجل نيل أبسط حقوقهن المهضومة.

2 -على الصعيد الفلاحي: يعيش الفلاحون الكادحون بإقليم آسفي وضعية صعبة ومقلقة جراء تأخر التساقطات المطرية، إلى جانب الارتفاع المهول لأسعار البذور والأسمدة والأعلاف، ومختلف المدخلات الفلاحية -بما فيها أثمنة الحرث- مما يعمق معاناتهم. كما أدى تراجع أعداد رؤوس الماشية إلى تفاقم الأزمة في ظل غياب دعم فعلي للفلاحين والكسابة الكادحين. أن المكتب المحلي للنهج الديمقراطي العمالي بآسفي إذ يستنكر هذا الوضع المزري، يطالب بسياسة فلاحية عادلة تضع الفلاحين الفقراء في صلب الأولويات.

3 -على الصعيد التعليمي: يسجل المكتب المحلي استمرار ظاهرة الاكتظاظ سواء على صعيد المؤسسات أو الأقسام؛ الشيء الذي يثقل كاهل الأطر الإدارية والتربوية، ويسهم بقوة في توتر الأجواء التربوية التي تتجسد في الاعتداءات المتكررة على الأطر التربوية والإدارية. وبناء عليه فإن الحديث عن تعليم عمومي جيد لا معنى له في مثل هذه الظروف على الصعيد ين الإقليمي والوطني، زد على ذلك ما تعرفه العديد من المؤسسات من خصاص مهول في الأطر الإدارية والتربوية، فضلا عن غياب المرافق الصحية في عدد من المؤسسات بالمجال القروي، وتدهورها في مؤسسات أخرى كثيرة بالمجالين الحضري والقروي معا. وفي هذا السياق يستنكر المكتب المحلي استمرا ر اشتغال أساتذة التعليم الأولي في شروط شغلية هشة، وخارج منظومة التربية والتكوين، وتحت سلطة جمعيات انتهازية ريعية لا علاقة لها بالمرفق التربوي.

4 -على الصعيد الصحي: أمام الانتشار السرطاني للمؤسسات الصحية الخصوصية، أغلقت وزارة الصحة، أو من يمثلها محليا عددا من مستوصفات القرب بالأحياء تاركة الساكنة الكادحة أمام الأطباء الخواص لشراء أبسط الخدمات الصحية. أما المستشفى «العمومي» الوحيد بالإقليم، فإن خدماته لا تزداد إلا تدهورا بسبب قلة الأطباء والممرضين، وبسبب قلة التجهيزات، والتي - إذا ما وجدت- لا تشتغل.

5 -على صعيد البنية التحتية: منذ الفيضانات المهولة للعام الماضي، تستمر الأشغال بوتيرة متعثرة وفي غاية البطء. وعلى رأسها ما يتعلق بأزقة المدينة القديمة التي تأثرت بالفيضان الذي ذهب ضحيته عدد من المواطنين. فبعد مرور كل هذا الوقت لا زال التجار خارج محلاتهم دون مورد رزق. كما لا يفوتنا التنبيه إلى أن أسباب الفيضان لا تزال قائمة ما لم يتم توسيع وإصلاح قناة تصريف المياه إلى البحر، أما تزفيت شوارع المدينة، فإنه يتم هو الآخر ببطء شديد، ومن جهة أخرى تعاني المدينة من ضعف الإنارة العمومية ومن غياب التشوير في عدد من المدارات مما يسهم في كثرة حوادث السير.

وبناء عليه، فإن المكتب المحلي للنهج الديمقراطي العمالي بآسفي يستنكر التماطل في إصلاح البنية التحتية بالمدينة على وجه العموم وبالمدينة القديمة على وجه التحديد، ويجدد ترحمه على الشهداء ضحايا فيضانات السنة الفارطة.

6 -على الصعيد البيئي: ينبه المكتب المحلي الجهات المسؤولة محليا ووطنيا إلى خطورة انتشار الهواء السام بالمدينة ونواحيها بين الفينة والأخرى، وبصورة لا تطاق، ويدعو إلى ضرورة الحد من الانبعاثات القاتلة بمختلف الطرق التقنية الممكنة، سيما وأن المدينة تتعرض لهجوم الهواء السام من جميع جهاتها باستثناء الجهة البحرية: (المحطة الحرارية، مجمع الفوسفاط ومعامل تصبير السمك جنوبا، معامل الجبس شرقا ومعمل الإسمنت شمالا...). أما المياه التي أصبحت تضخها محطة التحلية من البحر فإنها غير صالحة للشرب ببساطة. ومن جهة أخرى يدين المكتب ما تتعرض له رمال البحر من نهب مريع من طرف لوبيات تغتني من الريع دون جهد ضاربة عرض الحائط ما تتعرض له البيئة من استنزاف يومي.

7 -على الصعيد الاجتماعي: يستنكر المكتب المحلي للنهج الديمقراطي العمالي الانتشار الواسع للمخدرات في مختلف الأحياء وبمحاذاة المؤسسات التعليمية، والتنامي الملحوظ للجرائم، ولظاهرة البطالة سواء منها بطالة السواعد أو بطالة الخريجين، ويجدد دعوته إلى وضع برنامج للتشغيل يحفظ كرامة المعطلين.

النهج الديمقراطي العمالي

المجلس المحلي

آسفي في: 08 نونبر 2026

حزب النهج الديمقراطي العمالي بالحسيمة

الدخول الاجتماعي بالمنطقة، احتقان شامل، تهميش ممنهج واستمرار للمقاربة الأمنية

عقد المكتب المحلي لحزب النهج الديمقراطي العمالي بالحسيمة اجتماعه الدوري يوم الجمعة 06 نوفمبر 2026، حيث وقف على سياق دخول اجتماعي وسياسي ساخن يتسم بتصاعد الاحتقان والتدهور الشامل بالإقليم على كافة المستويات. وبناءً على التداول والنقاش، نعلن للرأي العام ما يلي:

نندد بالتراجع البنيوي المخيف ونقص الأطر في قطاع التعليم والتكوين (11 توظيفاً فقط بالابتدائي هذه السنة) واللجوء لضم الأقسام بالاكتظاظ، مع استنكار الارتجالية والتسرع المفضوح في افتتاح الكلية متعددة الاختصاصات قبل اكتمال أشغال بناء الحي الجامعي وتشتيت طلبتها.

ونحذر من الهجرة الجماعية الاضطرارية لمراكب الصيد جراء غياب رؤية تنموية لقطاع الصيد البحري، واستفحال الاحتكار والسمسرة، وعجز الجهات الوصية عن تقديم دعم حقيقي لتعويض خسائر الشباك الناتجة عن حوت الدلفين الكبير (النيكرو).

كما نستنكر الخصاص الحاد في أطر مستشفى أجدير وإجبار المرضى على شراء المستلزمات من الخارج، تزامنا مع موجة غلاء صاروخي غير مسبوقة تضرب القدرة الشرائية للساكنة في ظل غياب وتواطؤ السلطات المعنية بالمراقبة.

ونرصد بالمنطقة الانتشار المخيف للبطالة وسط حاملي الشهادات مما جعل الهجرة السرية خياراً اضطرارياً، وتنامي آفة المخدرات الصلبة بين الشباب نتيجة غياب أي مخططات تنموية لاستيعاب طاقاتهم.

وننبه إلى استمرار سياسة الانتقام الممنهج وتكريس عقدة «الذاكرة الجريحة» عبر حرمان المنطقة من المشاريع الحيوية، مع إدانتنا الصارخة للإصرار على إبقاء رموز وشباب «حراك الريف» وراء القضبان عبر مقاربة أمنية معاقبة.

ونحذر من هواجسَ فصل الشتاء بعد أن عرت الفيضانات الأخيرة ببني بوعياش وإمزورن واقع الفساد وعشوائية التسيير وسوء التدبير الذي يطبع المجالس المحلية والقطاعات الوصية على البنية التحتية.

وبناءً على هذا التشخيص السياسي والاجتماعي، فإننا نؤكد على المواقف والمطالب التالية:

إدانتنا الصارخة للسياسات الطبقية، والتهميش الممنهج، والتمييز المجالي الممارس ضد إقليم الحسيمة في التوظيف والتعليم والتنمية، وتحميلنا السلطات كامل المسؤولية عن الاحتقان الحالي.

طالبتنا بوضع استراتيجية مستعجلة لإنقاذ قطاع الصيد البحري، وحماية صغار المهنيين والبحارة من احتكار اللوبيات، وإيجاد حلول جذرية لمعضلة (االنيكور)

تجديد مطالبتنا بالإفراج الفوري وغير المشروط عن كافة معتقلي حراك الريف وعموم المعتقلين السياسيين، ورفع المظاهر الأمنية كمدخل أساسي لأي حل حقيقي.

دعوتنا لكافة الهيئات الديمقراطية والجماهير الشعبية والشغيلة التعليمية والطلابية والمهنيين والبحارة بالإقليم، إلى توحيد الجهود والنضالات الميدانية للدفاع عن مجانية وجودة التعليم والصحة، وتوفير شروط العيش الكريم لأبناء وبنات الريف.

عاش النهج الديمقراطي العمالي حزباً صامداً ومنحازاً لقضايا الطبقة العاملة وعموم الكادحين.

المكتب المحلي – الحسيمة
بتاريخ: 07 نوفمبر 2026

وجدة: تخليد ذكرى الشهيد أمين التهاني

محمد علاي

في أجواء طبعتها الذاكرة والوفاء واستحضار تاريخ نضالي مثقل بالتضحيات، نظم حزب النهج الديمقراطي العمالي بوجدة، إلى جانب عدد من الرفاق والمناضلين التقدميين، صباح السبت 7 نونبر 2026، وقفة أمام مقبرة سيدي المختار، وسط مدينة وجدة، تخليدًا للذكرى الحادية والأربعين لاستشهاد الرفيق المهندس أمين التهاني.

الوقفة لم تكن مجرد محطة رمزية لاستحضار اسم شهيد من شهداء الحركة الديمقراطية واليسارية المغربية، بل شكلت مناسبة لإعادة فتح صفحات من تاريخ سياسي وحقوقي لا تزال أسئلته حاضرة في الذاكرة الجماعية، وفي مقدمتها سؤال الحقيقة والمساءلة والعدالة، وما إذا كان من الممكن بناء مصالحة حقيقية مع الماضي دون كشف الحقيقة كاملة ومحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

وعقب الوقفة، قام المشاركون بزيارة قبر الشهيد أمين التهاني، كما تمت زيارة قبر والده المرحوم الحسين التهاني، في لحظة رمزية جمعت بين استحضار الشهيد واستحضار عائلته التي عاشت بدورها سنوات قاسية من المعاناة والانتظار والصمود.

في كلمة باسم النهج الديمقراطي العمالي بوجدة، استحضر الرفيق حفيظ إسلامي، عضو المكتب السياسي للحزب، المسار النضالي للشهيد أمين التهاني، وما مثله من جيل من الشباب الذين اختاروا، في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، الانخراط في النضال السياسي والفكري دفاعًا عن الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية.

وقدم المتحدث صورة عن الشهيد باعتباره شابًا في مقتبل العمر، لم يتجاوز التاسعة والعشرين سنة، خريج المدرسة المحمدية للمهندسين، ومن أبرز مؤسسي الاتحاد الوطني للمهندسين (UNIM)، كما تولى رئاسة جمعية طلبة المدرسة المحمدية للمهندسين، وانخرط في صفوف الاتحاد الوطني لطلبة المغرب (UNEM)، وكان من قيادات حركة «إلى الأمام».

غير أن هذه السيرة الأكاديمية والنضالية انتهت في ظروف مأساوية، حين تعرض أمين التهاني للاختطاف والاعتقال والتعذيب، قبل أن يفارق الحياة متأثرًا بما تعرض له من تعذيب في معتقل درب مولاي الشريف.

وبحسب ما استحضرته الكلمة خلال هذه الذكرى، فإن الشهيد اختُطف رفقة زوجته يوم 27 أكتوبر 1985، وتوفي في 6 نونبر 1985، بعد أيام قليلة من اختطافه.

وهكذا تحولت حياة شاب في عمر الزهور، كان يحمل مشروعًا فكريًا ونضاليًا، إلى واحدة من الصفحات المؤلمة في تاريخ سنوات الرصاص، حيث تعرض العديد من المناضلين للاعتقال والاختطاف والتعذيب بسبب أفكارهم ومواقفهم السياسية.

ولم تتوقف كلمة الرفيق حفيظ إسلامي عند سيرة أمين التهاني، بل وضعت شهادته ضمن سياق أوسع، هو سياق مرحلة السبعينيات والثمانينيات وما عرفته من صراع سياسي حاد واستهداف للمعارضين والمناضلين.

فقد استحضر المتحدث ما تعرض له مناضلو تلك المرحلة من اعتقالات وملاحقات ومحاكمات وتعذيب داخل المعتقلات والسجون السرية، مشددًا على أن الحديث عن الشهداء لا يمكن فصله عن الحديث عن آلاف المناضلين الذين عاشوا تجربة الاعتقال والسجن والتعذيب، وعن عائلاتهم التي تحملت بدورها كلفة إنسانية واجتماعية ونفسية ثقيلة.

ومن هنا، فإن تخليد ذكرى أمين التهاني لا يستهدف استحضار الماضي من أجل الماضي، وإنما يؤكد أن الذاكرة السياسية والحقوقية تظل عنصرًا أساسيًا في فهم الحاضر وبناء المستقبل.

الشعار التاريخي الذي رفعته المناسبة: «من يكرم الشهيد يتبع خطاه»، يحمل في حد ذاته دلالة تتجاوز الطقس الرمزي لتخليد الذكرى.

فتكريم الشهيد، وفق هذا المنظور، لا يعني فقط زيارة قبره ووضع الورود واستحضار اسمه كل سنة، وإنما يعني أيضا الدفاع عن القيم والمبادئ التي ناضل من أجلها، وفي مقدمتها الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية وحق الإنسان في التعبير عن رأيه وممارسة العمل السياسي دون خوف أو قمع.

ومن هذه الزاوية، تصبح الذاكرة فعلا سياسيا وحقوقيا، لأنها تربط الماضي بالحاضر، وتطرح السؤال حول مدى استخلاص الدروس من مرحلة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وحول ضرورة عدم تكرارها.

وأعادت المناسبة التأكيد على مطلب محاكمة الجلادين ومحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، باعتباره جزءًا من معركة مستمرة من أجل الحقيقة والعدالة.

وفي هذا الإطار، استحضر الرفيق حفيظ إسلامي الوقفة التي دعت إليها الجمعية المغربية لحقوق الإنسان – فرع تيفلت، والمقرر تنظيمها يوم الأحد 8 نونبر 2026 بساحة 20 فبراير بمدينة تيفلت، باعتبارها محطة نضالية تندرج، وفق ما ورد في الكلمة، ضمن المطالبة بالحقيقة والعدالة والمساءلة وعدم الإفلات من العقاب.

ويكشف الربط بين ذكرى أمين التهاني وهذه المحطات الحقوقية أن قضية ضحايا الانتهاكات لا تُختزل في استحضار أسماء الشهداء، بل ترتبط أيضا بمطلب أوسع يتمثل في الكشف عن الحقيقة كاملة، وتحديد المسؤوليات، وضمان عدم تكرار الانتهاكات.

وفي امتداد واضح بين الماضي والحاضر، لم تغب عن كلمة النهج الديمقراطي العمالي قضية المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي، حيث تمت الدعوة إلى إطلاق سراح المعتقلين، مع استحضار معتقلي حراك الريف وغيرهم من المعتقلين المرتبطين بالتعبير عن مواقفهم السياسية أو آرائهم، بمن فيهم المدونون.

وبذلك تحولت الذكرى من مناسبة لاستحضار شهيد من شهداء مرحلة سابقة إلى منصة للتعبير عن موقف سياسي وحقوقي من قضايا الحاضر.

بعد مرور واحد وأربعين عامًا على استشهاده، لم يعد أمين التهاني مجرد اسم في سجل شهداء الحركة الديمقراطية المغربية. لقد أصبح، في ذاكرة رفاقه وكل من يستحضر تجربته، عنوانًا لجيل آمن بأن الهندسة والمعرفة والجامعة والعمل السياسي والنضال الديمقراطي يمكن أن تكون جميعها أدوات لبناء مجتمع أكثر عدالة وحرية.

لكن استحضار هذه السيرة يفرض في الوقت نفسه سؤالا أكثر إلحاحًا: كيف يمكن لمجتمع أن يطوي صفحة ماضيه دون أن يفتحها من جديد أمام الحقيقة؟

لقد كان الشاب المهندس أمين التهاني في التاسعة والعشرين من عمره حين انتهت حياته في ظروف مأساوية. وبين لحظة الاختطاف ولحظة الوفاة، لم تكن هناك سوى أيام قليلة، لكنها كانت كافية لتحويل حياة شاب إلى شهادة تاريخية على مرحلة كاملة.

وفي المقابل، فإن زيارة قبره اليوم، واستحضار نضاله، لا ينبغي أن تكون فعلا من الماضي فقط، بل تذكيرًا دائمًا بأن الكرامة الإنسانية والحرية والعدالة ليست شعارات موسمية، وإنما قيم تحتاج إلى الدفاع المستمر عنها.

إن تخليد الذكرى الحادية والأربعين لاستشهاد أمين التهاني هو، في نهاية المطاف، تخليد لذاكرة جيل بأكمله، واستحضار لتضحيات مناضلين ومناضلات واجهوا الاعتقال والتعذيب والسجون والملاحقات دفاعًا عن قناعاتهم.

وهو أيضا تأكيد على أن بناء دولة الحق والقانون لا يكتمل فقط بإحياء الذاكرة، وإنما بالقطع مع كل أشكال الانتهاك، وبضمان الحريات، وترسيخ العدالة، ومحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة، حتى لا تتحول ذاكرة الشهداء إلى مجرد طقس سنوي، بل إلى درس دائم في معنى الحرية والكرامة.

المجد والخلود لشهداء الشعب المغربي.

«من يكرم الشهيد يتبع خطاه.»

بلاغ السكرتارية الوطنية للجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع

عقدت السكرتارية الوطنية للجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع، اجتماعها الحضوري الدوري، يوم السبت 7 نونبر 2026، خصصته لتدارس مستجدات القضية الفلسطينية وتقييم أداء الجبهة ومتابعة برنامجها التنظيمي والنضالي.

وتزامن الاجتماع مع الذكرى الأولى لرحيل الفقيد سيون أسيدون حيث كانت السكرتارية الوطنية قد برمجت، بعد زوال نفس اليوم، ندوة إشعاعية للمزيد من التفكير في آفاق النضال من أجل الحقيقة في ملف الفقيد وتسليط الضوء على جوانب من شخصيته النضالية الغنية.

وعلى مستوى الساحة الفلسطينية توقف الاجتماع على ما يجري في الضفة الغربية خاصة عملية الخليل الفدائية الجريئة يوم 23 أكتوبر 2026، ورد الاحتلال بتجريف مئات المنازل والاعتقالات وغير ذلك من أساليب العقاب الجماعي والتهجير والتطهير العرقي.

كما سجلت السكرتارية استمرار نفس الممارسات المتمثلة في الاعتداء على المزارعين وممتلكاتهم وعرقلة قطف الزيتون والاقتحامات المستفزة للمسجد الأقصى وتوسع الاستيطان...

وفي قطاع غزة يستمر شبح التجويع من جديد بسبب تشديد الخناق الغذائي وتقليص المساعدات ومنع دخول البضائع مما أدى إلى ارتفاع غير مسبوق للأمراض وفي حالات الإجهاض وتشوه الأجنة. وزاد من مأساة السكان إتلاف عشرات آلاف الخيام نتيجة تهاطل الأمطار دون بديل يلوح في الأفق.

ولا زال العدو ينكل بالأسرى بأساليبه الإجرامية المعروفة بما في ذلك الاغتصاب باستخدام كلاب مدربة جلبت من دول أوروبية كما صرحت بذلك المقررة الأممية فرانشيسكا ألبانيزي مؤخرا.

ويمعن الاحتلال في سياسته التوسعة والعدوانية في لبنان فضلاً عن سوريا حيث قام بتوغلات في الأراضي السورية والاعتداء على السكان وممتلكاتهم بل تم قتل أحد المواطنين بدرعا.

في مقابل هذا الطغيان والتغول الصهيوني تتعاظم حركة التضامن الشعبي مع القضية الفلسطينية مؤشرة على تحول نوعي لا رجعة فيه بفضل طوفان الأقصى المجيد. وهو ما يتجسد في المظاهرات الشعبية الحاشدة تهتف بالنصر للشعب الفلسطيني، رافعة أعلام فلسطين في مختلف بقاع العالم وتطالب بوقف تسليح الكيان الصهيوني ومقاطعته الشاملة كما عبرت عن ذلك احتجاجات عمال الموانئ في 22 بلدا عبر العالم ضد عسكرة موانئها ومد الاحتلال بالسلاح يوم 30 أكتوبر المنصرم. ومن نتائج هذا الحراك التضامني العظيم والواعد مساهمته الوازنة في هزيمة ترامب، قائد الفاشية الجديدة، في الانتخابات النصفية التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية قبل أيام.

وعلى مستوى بلادنا فالعنوان هو التمادي في التطبيع المخزي وصل إلى حد قيام أحد المتصهينين بتقديم تصريح بتأسيس حزب سياسي بمرجعية صهيونية قائمة على تشويه مكونات هوية شعبنا اللغوية والدينية والتاريخية.

إن السكرتارية الوطنية، إذ تدين بقوة استمرار سياسة التطبيع ضدا على إرادة شعبنا الأبي، فإنها

1) تؤكد أن ملف الفقيد سيون أسيدون سيبقى مفتوحا حتى يتم الكشف عن الحقيقة كاملة وأن الجبهة مصممة على مواصلة طريق البحث عن الحقيقة حتى ولو تطلب ذلك تدويل الملف وأنها ستظل وفية لنهجه الكفاحي.

2) تهنئ مغني الراب، الشاب صهيب قبلي، لاستعادة حريته بعد ثمان أشهر من الاعتقال بسبب دعمه للقضية الفلسطينية وتطالب بإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي وتعلن استمرارها في العمل إلى جانب القوى المعنية من أجل تشكيل إطار شامل ضد الاعتقال السياسي.

3) تهيب بكل مكوناتها وفروعها إلى الاستعداد لتخليد اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، يوم الأحد 29 نونبر، وذلك بتنظيم تظاهرات في مختلف المدن في إطار يوم وطني احتجاجي على التطبيع وتضامني مع كفاح الشعب الفلسطيني.

وبهذه المناسبة وفي نفس اليوم تعلن السكرتارية الوطنية عزمها تنظيم وقفة مركزية بمدينة طنجة الأبية حيث أصبحت جبهتنا تعاني من منع ممنهج وقمع شرس لمختلف تظاهرتها.

السكرتارية الوطنية
7 نونبر 2026.

الناظور:

مسيرة نقابية بالناظور ترفع صوتها ضد التضييق على الحريات النقابية بشركة AEOLON

في مشهد نقابي لافت، انطلقت، يوم الأحد 8 نونبر 2026، حوالي الساعة الثانية والنصف بعد الزوال، بمدينة الناظور، مسيرة جهوية نظمها الاتحاد المحلي للاتحاد المغربي للشغل بالناظور، بمشاركة واسعة لمكونات الاتحاد من مختلف الأقاليم والقطاعات بالجهة الشرقية، وذلك احتجاجًا على ما تعتبره الحركة النقابية تضييقًا على ممارسة الحق النقابي داخل الشركة الصينية AEOLON العاملة بميناء الناظور غرب المتوسط.

وجاءت هذه المحطة النضالية تتويجًا لمسار من التعبئة والتنسيق النقابي الجهوي، عقب الاجتماع الذي عقد يوم 18 أكتوبر 2026، بمشاركة الاتحادات المحلية والإقليمية للاتحاد المغربي للشغل بكل من وجدة والناظور والدريوش وبركان وجرادة وجرسيف، حيث جرى التداول في الوضع الاجتماعي والنقابي داخل الشركة، وما وصفه المشاركون بأنه تضييق على العمال في ممارسة حقهم في التنظيم النقابي، إلى جانب الطرد الذي طال الكاتب العام للمكتب النقابي، والذي اعتبرته النقابة إجراءً انتقاميًا يستهدف المكتب النقابي ومحاولة لترهيب العمال وثنيهم عن ممارسة حقوقهم.

ومنذ الساعات الأولى للمحطة الاحتجاجية، بدأت مكونات الاتحاد المغربي للشغل في التوافد من مختلف مناطق الجهة الشرقية، حيث شارك مناضلون ومناضلات قدموا من الناظور ووجدة وبركان وتاوريرت وجرادة وجرسيف، إلى جانب مشاركين من الحسيمة وتازة، في قافلة جهوية بالسيارات اتجهت نحو ميناء الناظور غرب المتوسط.

وقد عكس هذا الحضور الواسع حجم التضامن النقابي مع عمال الشركة، كما أبرز وحدة الصف بين مختلف الاتحادات المحلية والإقليمية والجامعات الوطنية، في محطة لم تقتصر على التعبير عن موقف نقابي محلي، وإنما حملت رسالة جهوية واضحة مفادها أن الحرية النقابية وحقوق العمال مسؤولية جماعية لا تقبل التجزئة.

وعند الوصول إلى محيط الشركة، اتخذ الشكل الاحتجاجي طابعًا منظمًا وهادئًا، حيث انتظمت المسيرة في صفوفها، ورفعت الشعارات واللافتات المعبرة عن مطالب العمال، في أجواء اتسمت بالانضباط والمسؤولية، قبل أن تختتم المحطة بإلقاء مجموعة من الكلمات النقابية.

وتصدر موضوع الحرية النقابية مختلف الشعارات والمداخلات، باعتبارها حقًا أساسيًا تكفله القوانين الوطنية والمواثيق الدولية ذات الصلة.

وفي هذا السياق، أكد المتدخلون أن الخلافات المهنية، مهما بلغت حدتها، يفترض أن تجد طريقها إلى المعالجة عبر الحوار والتفاوض والآليات القانونية، بدل أن تتحول إلى إجراءات من شأنها تعميق الاحتقان داخل المؤسسة.

كما شددوا على أن النقابة لا تقف ضد الاستثمار، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي، وإنما تطالب بأن يتم هذا الاستثمار في إطار احترام القانون وحقوق العمال، وبما يضمن توفير شروط عمل لائقة وآمنة تحفظ كرامة الطبقة العاملة.

وفي ختام المسيرة، تناوب على إلقاء الكلمات كل من سليمان قلعي، ممثل الأمانة الوطنية للاتحاد المغربي للشغل، وجمال علاوي عن الاتحاد الإقليمي لنقابات الدريوش، وعبد القادر حلوط عن الجامعات الوطنية، ومزيد ربيع عن الاتحاد الإقليمي لنقابات الناظور، إلى جانب العامل المطرود حسن بدري.

وأكد سليمان قلعي أن النقابة المسؤولة لا تعارض الاستثمار ولا التنمية، وإنما ترفض أن يتم ذلك على حساب حقوق الطبقة العاملة وكرامتها. وشدد على أن الاستثمار الحقيقي هو الذي يخلق فرص الشغل ويحترم القانون ويضمن للعمال حقوقهم الأساسية، مؤكدًا أن الاتحاد المغربي للشغل سيواصل الدفاع عن العدالة الاجتماعية والحريات النقابية.

من جهته، شدد جمال علاوي على أن مطالب العمال تتعلق أساسًا بحقوق مشروعة، وفي مقدمتها تحسين شروط الصحة والسلامة المهنية، والرفع من مستوى الأجور، وضمان ظروف عمل تحفظ للعمال كرامتهم. وأكد أن الدفاع عن هذه المطالب لا يمثل خروجًا عن القانون، وإنما هو جوهر العمل النقابي.

أما عبد القادر حلوط، ممثل الجامعات الوطنية، فأكد أهمية التضامن بين مختلف القطاعات والهياكل النقابية، معتبرًا أن الدفاع عن الحريات النقابية يقتضي تكامل الجهود التنظيمية وتحصين العمال بالوعي والتربية النقابية، حتى يكونوا قادرين على معرفة حقوقهم والدفاع عنها بالوسائل القانونية والنضالية المشروعة.

بدوره، تناول مزيد ربيع، عن الاتحاد الإقليمي لنقابات الناظور، الوضع النقابي داخل الشركة، متسائلا عن مبررات التضييق على المكتب النقابي وعن الأسباب التي حالت دون تسوية الملف في إطار الحوار والمساطر القانونية. وأكد أن الاتحاد المغربي للشغل يعتبر الحرية النقابية خطا أحمر، وأن معالجة الاحتقان لا يمكن أن تتم إلا عبر الحوار الجاد والمسؤول.

أما العامل المطرود الكاتب العام للقطاع:» حسن بدري»، فقد جملت كلمته بعدًا إنسانيًا ونقابيًا، باعتباره طرفا مباشرًا في النزاع، حيث تم التأكيد على أن عودته إلى عمله تشكل، بالنسبة للمحتجين، مدخلا أساسيًا لاحتواء التوتر وإعادة بناء الثقة وفتح صفحة جديدة للحوار داخل المؤسسة.

وتأتي هذه المسيرة في سياق اقتصادي تعرف فيه جهة الشرق أوراشا واستثمارات كبرى، من بينها مشروع ميناء الناظور غرب المتوسط، الذي تراهن عليه المنطقة لتعزيز موقعها الاقتصادي وخلق فرص جديدة للشغل والتنمية.

غير أن المشاركين في المسيرة شددوا على أن جذب الاستثمارات لا ينبغي أن ينفصل عن احترام الحقوق الاجتماعية والمهنية للعمال، مؤكدين أن الاستثمار والتنمية والحريات النقابية ليست خيارات متعارضة، وإنما يمكن أن تشكل عناصر متكاملة لنموذج اقتصادي واجتماعي متوازن.

كما استحضر المتدخلون الالتزامات الدولية للمغرب في مجال الحقوق الأساسية في العمل، ولا سيما ما يرتبط بالحق في التنظيم والمفاوضة الجماعية، في انسجام مع الاتفاقيات ذات الصلة لمنظمة العمل الدولية التي صادق عليها المغرب.

وبهذا المعنى، لم تكن المسيرة مجرد وقفة احتجاجية مرتبطة بملف عمالي داخل شركة بعينها، وإنما تحولت إلى رسالة نقابية أوسع: نعم للاستثمار، نعم للتنمية، ولكن أيضا نعم للحرية النقابية، والعدالة الاجتماعية، والعمل اللائق، واحترام كرامة العمال.

ومع نهاية الشكل الاحتجاجي، بدا واضحًا أن المشاركة الجهوية الواسعة، وحضور مختلف مكونات الاتحاد المغربي للشغل، والتنظيم المحكم للقافلة والمسيرة، كلها عوامل أعطت للمحطة طابعًا نقابيًا موحدًا وهادئًا، لكنه في الوقت نفسه حمل رسائل قوية إلى إدارة الشركة والجهات المعنية.

فالرسالة التي حملها المشاركون من مختلف أقاليم الجهة الشرقية إلى محيط شركة AEOLON بالناظور لم تكن موجهة ضد الاستثمار، وإنما ضد ما يعتبرونه تضييقا على العمل النقابي، ودعوة إلى احترام القانون وفتح باب الحوار.

وتبقى عودة الحوار الاجتماعي إلى مساره الطبيعي، ومعالجة وضعية العامل المطرود، وضمان ممارسة الحق النقابي داخل المؤسسة، من أبرز المطالب التي رفعتها هذه المحطة النضالية، التي أكدت مرة أخرى أن قوة العمل النقابي لا تقاس فقط بعدد المشاركين، وإنما كذلك بقدرته على تنظيم الاحتجاج، وتوحيد الصفوف، وطرح المطالب في إطار مسؤول يحفظ للعمال كرامتهم وللاستثمار مكانته.

محمد علاي

الحسيمة:

وقفة احتجاجية تخليداً لذكرى شهيد لقمة العيش محسن فكري

جسّد فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بالحسيمة وقفة احتجاجية نوعية، تخليداً للذكرى السنوية لاستشهاد شهيد لقمة العيش محسن فكري. وقد خلدت هذه المحطة النضالية تحت الشعار المركزي المبدئي:

«عقد على رحيل الشهيد محسن فكري.. الحرية الفورية لمعتقلي حراك الريف»

عرفت الوقفة الاحتجاجية مشاركة وازنة لثلة من المناضلات والمناضلين الذين يمثلون مختلف الأطياف الحقوقية، المدنية، والسياسية بالحسيمة. وصدحت حناجر الحاضرين بصوت واحد، مؤكدين أن دم الشهيد سيظل يقض مضاجع القتلة، وعصيا على الدفن في سجلات النسيان والتاريخ.

وقد شهد مكان الوقفة إنزالاً مكثفاً وحصاراً خانقاً من طرف جحافل قوى الأمن التي عُبّئت في كل حدب وصوب، مرابطة بجنبات الشوارع المحاذية والمنافذ المؤدية إلى الشارع الرئيسي.

كما استحضرت الجماهير الحاضرة بمرارة جراح الذاكرة الجماعية الناجمة عن الهجمة القمعية التي شنتها المقاربة المخزنية لسحق حراك سلمي حضاري، والزج بقادته ورموزه وراء القضبان بمدد سجنية جائرة وقاسية وصلت إلى عشرين سنة. وفي هذا الصدد، جدد المشاركون والمشاركات العهد بصوت واحد مؤكدين أنه لا تنازل عن الحق المشروع في الحرية الفورية لمعتقلي حراك الريف وكافة المعتقلين السياسيين بالمغرب.

وقد توّجت هذه الوقفة بكلمة مركزية لرئيس فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بالحسيمة، قدّم من خلالها تشريحاً تحليلياً دقيقاً لمختلف مجريات القمع والمعاناة التي عاشها وما زال يكابدها الريف؛ موضحاً أن هذا التضييق المتواصل لا يتخذ فحسب شكل الاعتقالات التعسفية، بل يمتد ليشمل المنطقة بأكملها عبر سياسة انتقامية وممنهجة مستمرة إلى يومنا هذا.

وفي الختام، أكد المحتجون أن هذه المحطة النضالية ليست مجرد استذكار عابر للماضي، بل هي تجديد للعهد المبدئي على مواصلة الصمود والتمسك بكافة المطالب العادلة والمشروعة للمنطقة. ودعت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بالحسيمة كافة الهيئات الديمقراطية والضمائر الحية إلى تكثيف الجهود وتوحيد النضالات، من أجل وضع حد لسياسة الحصار وتصفية الملف الحقوقي لريفنا الصامد، وعلى رأسه الإفراج الفوري والشامل عن كافة معتقلي حراك الريف وكل المعتقلين السياسيين دون قيد أو شرط.

بعض من التماس بين العملين النقابي والسياسي عبر التاريخ (الحلقة 37)

الأمميات السياسية والنقابية بعد الحرب العالمية الثانية (الجزء 8)

الهاشمي كبدة

في المؤتمر التأسيسي للأممية الاشتراكية، المنعقد بفرنكفورت في الفترة من 30 يونيو إلى 3 يوليوز 1951، طرحت التحولات المشارة إليها أعلاه، فضلا عن قضايا أخرى، للقراءة والبث في صيغها القرارية. فقد انصب النقاش على تعريف هذه الأممية كونها فيدرالية عالمية للأحزاب الاشتراكية والاشتراكية الديمقراطية والعمالية، وعلى كون غايتها تعزيز العلاقات بين أعضائها، وعلى إناطتها بوظيفة تبادل الخبرات والمعلومات والتعبير عن مواقف مكوناتها والتوصل إلى توافق حول المواقف السياسية من خلال التشاور، مع رفض تحويلها إلى هيئة توجيهية عامة أو مركز أممي للأحزاب الاشتراكية والاشتراكية الديمقراطية والعمالية حول العالم، وعلى كون قراراتها اختيارية وغير ملزمة للأحزاب أو الفصائل الأعضاء فيها. كما أثار النقاش اعتماد نهج ثالث، مخالف للرأسمالية الاحتكارية والنموذج السوفياتي للشيوعية، من شأنه أن يرسي الأساس الإيديولوجي الموحد للاشتراكية الديمقراطية، ويجمع بين تقاليد فكرية متنوعة ماركسية، «إنسانية»، ديمقراطية ... مع طرح إقامة «دولة رفاه قائمة على المساواة الشاملة» عبر وسائل ديمقراطية، ودعم الاقتصاد المختلط الذي يمزج بين تأميم القطاعات الحيوية والملكية الخاصة والمنافسة في السوق. وحظيت بالتحليل أيضا انشغالات أخرى للحركة الاشتراكية الديمقراطية في تلك المرحلة منها: مناهضة الإمبريالية في شكلها القديم أو المتجدد واعتبار النظام السوفياتي «نظاما شموليا وشكلا جديدا من الامبريالية والطغيان»، ومحاربة التفاوت الطبقي بطرح مداخل معالجة قضايا الفقر والتنمية على المستوى العالمي، والحفاظ على السلم العالمي بالتطرق، في ظل بدايات الحرب الباردة، لسبل درء خطر اندلاع صراع عالمي جديد وضرورة تحقيق الأمن الجماعي الدولي(1).

وخلص المؤتمر في ختام أشغاله إلى مخرجات رئيسية. فقد أرست الحركة الاشتراكية الديمقراطية، على المستوى التنظيمي، منظما للأممية الاشتراكية وآليات لاتخاذ القرار في صفوفها. فمؤتمر الأممية، «جمعيتها العامة»، كان يعد هيئتها العليا. وكان من المقتضى أن ينعقد مرة كل سنتين للبت في مبادئها وتحديد لوائحها وشروط عضويتها. واعتبر «مجلسها» هيئة مصغرة». وكان من المتعين أن يجتمع سنويا وأن يضم ممثلين عن كل حزب عضو، وأن يتولى صياغة مواقف الأممية الاشتراكية تجاه القضايا السياسية الراهنة، وانتخاب الرئيس والأمين العام، وتحديد رسوم العضوية. وتذيل ترتيب الهرمية التنظيمية للأممية «المكتب»، وكان يتألف من مندوبين عن 12 دولة ويجتمع حسب الحاجة، ويتكلف بالإشراف على أنشطة الأمين العام. ونص النظام الأساسي للأممية الاشتراكية على ضرورة موافقة جميع الأحزاب الأعضاء فيها لاعتماد القرارات، حيث يمنح كل حزب عضو صوتا واحدا، بغض النظر عن حجم عضويته(2). ولعل أهم خلاصات هذا المؤتمر مصادقة الأطراف المشاركة فيه على ميثاق برنامجي حمل عنوان «أهداف ومهام الاشتراكية الديمقراطية»، وعرف باسم «إعلان فرانكفورت»، والذي أصبح البيان التأسيسي للاشتراكية الديمقراطية لما بعد الحرب العالمية الثانية.

ولقد توجه الإعلان المشار إليه أعلاه بالنقد للرأسمالية، «مؤكدا على أنها طورت، منذ القرن التاسع عشر فصاعدا، قوى إنتاجية هائلة، لكنها اقصت الغالبية العظمى من المنتجين الحقيقيين للثروة من التأثير على عملية الإنتاج ومن الاقتسام العادل لعائدات هذا الأخير [...] مؤاخذا عليها أنها، بالرغم مما تزخر به الكرة الأرضية من موارد بالإمكان تسخيرها لتوفير حياة كريمة للبشرية كافة، أولت الأولوية لمراكمة الثروات وتكريس الملكية الخاصة على حساب حقوق الإنسان مما أفضى إلى تفقير الطبقة العاملة وتجريدها من الممتلكات والحقوق الاجتماعية وفاقم من التفاوتات الاقتصادية والصراع الطبقي [...] متهما إياها بكونها المسببة الأولى والأخيرة للأزمات المدمرة ولانتشار البطالة الجماعية بضربها للأمن الاجتماعي ومفاقمة الهوة بين قمة الهرم الاجتماعي وأسفله [...] متهما إياها أيضا بالوقوف وراء التوسع الإمبريالي، مما زاد من حدة الصراعات بين الأمم والأعراق، إلى درجة أنه ببعض البلدان، ساعدت فروعها النافذة في إحياء مظاهر الهمجية القديمة، وذلك في صورة الفاشية والنازية»(3).

وتوجه ذلك الإعلان أيضا بالنقد المحشو بالتضليل والتغليط للشيوعية على النمط السوفياتي «مدعيا على أنها قوى جديدة ظهرت لتهدد المسيرة نحو الحرية والعدالة الاجتماعية، مردفا أنه منذ الثورة البولشيفية بروسيا، عملت الشيوعية على شق صفوف الحركة العمالية الأممية، منسبا إليها تأخير تحقيق الاشتراكية في العديد من البلدان لعقود من الزمن [...] موردا ادعاء الشيوعية زورا انتماءها إلى التراث الاشتراكي، بينما زعم تشويهها لهذا التراث لدرجة جعلته غير قابل للتعرف عليه مؤسسة بذلك لعقيدة جامدة تتنافى مع الروح النقدية للماركسية [...] ومردفا أن الشيوعيين عملوا على تعميق الانقسامات الطبقية، وذلك بهدف وحيد هو فرض دكتاتورية الحزب الواحد، في الوقت الذي سعى فيه الاشتراكيون إلى تحقيق الحرية والعدالة من خلال القضاء على الاستغلال الذي يمزق البشر في ظل الرأسمالية [...] معتبرا أن الشيوعية حيثما ظفرت بالسلطة قضت على الحرية أو على أي فرصة لنيلها، وأصبحت أداة لنوع جديد من الإمبريالية، وأنتجت مجتمعا طبقيا جديدا خلال خلقها لتباينات صارخة في الثروة والامتيازات، وأناطت بالسخرة والعمل القسري دورا جوهريا في تنظيمها الاقتصادي»(4).

وأفرد الإعلان حيزا لنشأة الاشتراكية ولأهدافها ولمآلاتها. فقد «عزى الإعلان نشأة الاشتراكية إلى اعتبارها حركة احتجاجية ضد الآفات المتأصلة في المجتمع الرأسمالي، وإلى كونها تمثل الأجراء الفئات الأكثر تضررا من الرأسمالية، وإلى تحولها إلى عقيدة استقطبت كل الشرائح الشغلية المؤمنة بضرورة القضاء على استغلال الإنسان للإنسان [...] وأناط الاشتراكية بمهمة تحرير الشعوب من التبعية لأقلية تملك وسائل الإنتاج أو تسيطر عليها، وإلى السعي إلى وضع السلطة الاقتصادية في أيدي المجتمع ككل، وإرساء دعائم مجتمع يعمل فيه الأفراد الأحرار معا على قدم المساواة [...] ناصا على ضرورة ترسيخ ونشر الاشتراكية لنهوج تدبيرية بديلة من قبيل التخطيط والضمان الاجتماعي وحرية العمل النقابي، والديمقراطية الصناعية ... بما يكفل بناء نظام اجتماعي جديد [...] وحاصرا الأفق النضالي لمنتسبي الاشتراكية في إرساء ديمقراطية سياسية واقتصادية، بما يحقق رفع مستوى معيشة الجماهير من خلال الإصلاح الزراعي، والتصنيع، وتوسيع نطاق الملكية العامة، وتطوير التعاونيات الخاصة بالمنتجين والمستهلكين»(5).

وبعد ما يزيد قليلا عن سنة من إعادة تأسيس الأممية الاشتراكية بفرانكفورت في 1951، عقدت مؤتمرها الثاني بميلانو بإيطاليا، في الفترة من 17 إلى 21 أكتوبر 1952. وتركز النقاش في هذا المؤتمر على ثلاث أطروحات أساسية وهي: الاشتراكية والتخلف، وقضية الوحدة الأوروبية، والسلام العالمي والأمن المشترك. فقد وقفت الأطروحة الأولى عند ازدواجية الاستغلال بالمناطق المتخلفة، حيث حددت العدوين الرئيسيين للاشتراكية والتنمية بهذه المناطق في الاستغلال الطفيلي من قبل الأوليغارشيات المالية والمحلية، والاستغلال الرأسمالي الأجنبي. كما أكدت على أنه يتعين على النضال بالبلدان المتخلفة أن يمزج بين تحقيق الحرية السياسية وبناء الديمقراطية الاقتصادية لرفع مستوى معيشة الجماهير. كما دعت إلى تبني برامج جادة للإصلاح الزراعي لتفكيك البنيات الإقطاعية، إلى جانب دفع عجلة التصنيع المحلي. ودعت أيضا إلى توسيع نطاق الملكية العامة وتنمية التعاونيات الخاصة بالمنتجين والمستهلكين كأدوات لتوزيع الثروة بعدالة، وحماية الاقتصادات الناشئة (6). وكانت أرضية الأطروحة الثانية هي التقرير الذي أعدته لجنة الخبراء الاقتصاديين ومجموعة دراسة خاصة بالوحدة الأوروبية، وركزت الأطروحة على سبل التكامل الاقتصادي والسياسي لأوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، وموازنة التحالفات الوسطية لحماية «الديمقراطية». ولقد اعترى انقسام حاد الحركة الاشتراكية الديمقراطية بشأن مسار التكامل الأوروبي، فبينما تمسك الفيدراليون بموقفهم، الذي عبروا عنه في المؤتمر التأسيسي للأممية الاشتراكية، حيث تأييد التكامل السياسي والمؤسساتي القوي بقيادة الأممية الآنفة الذكر، والدفاع باتجاه إنشاء بنيات عابرة للحدود، أكد التخطيطيون على الأولوية للسيادة الوطنية والتخطيط المركزي الذي تديره الدولة، والذي يتطلب الاحتفاظ بالسيطرة الوطنية على الشؤون المالية والاقتصادية، معارضين أي سلطات عابرة للحدود قد تقوض سياسات الرعاية الاجتماعية على المستوى الوطني. كما أثار التكامل في مجالي الأمن والدفاع، لا سيما النقاشات حول «المجموعة الدفاعية الأوروبية» المقترحة، وكيفية إقرار موقف الأممية الاشتراكية بشأن إعادة التسلح والالتزامات الدفاعية، جدلا محتدما بين المؤتمرين(7). وارتباطا بالمعطى الأخير على المستوى العالمي، جادل المؤتمرون بشأن الأطروحة الثالثة، بأن السلام العالمي لا يمكن ضمانه إلا من خلال نظام قوي للأمن الجماعي، مبررين بذلك لجوء الدول «الديمقراطية» إلى تسليح نفسها دفاعيا لردع أي عدوان. وأكدت الأطروحة على أن السلام العالمي الدائم يعتمد على احترام الدول للقانون الدولي وخضوعها لقرارات الأمم المتحدة. كما أكدت على أن الوسائل العسكرية وحدها لا يمكن أن تحقق الأمن العالمي الحقيقي، بل إن استتباب نظام عالمي سلمي ومستدام رهين بإرساء المؤسسات الديمقراطية، وضمان تكافؤ الفرص الاقتصادية. وتمثلت إحدى القضايا البارزة التي نوقشت في إطار ملف السلام العالمي والأمن المشترك في وضع ألمانيا المقسمة، حيث أجمع المؤتمرون على دعوة القوى الأربع المحتلة، الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وفرنسا، والاتحاد السوفياتي، إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة بهدف الوصول إلى ألمانيا موحدة وديمقراطية وخالية من السلاح، وهو ما اعتبره منتسبو الأممية الاشتراكية الأوروبيون شرطا لا محيد عنه لتخفيف التهديد المباشر باندلاع حرب أوروبية جديدة(8).

وخرج مؤتمر ميلانو بمجموعة من الخلاصات أهمها: التوافق حول الحرب الباردة، والتكامل الأوروبي، وعضوية الأمم المتحدة، والسياسة إزاء البلدان المتخلفة والمستعمرة. فبشأن الخلاصة الأولى المتعلقة بالمتغيرات الجيو-سياسة خلال الحرب الباردة، تم التركيز على الحفاظ على التحالف مع الغرب الليبرالي وعلى انتهاج سياسة الاحتواء بالتمسك بالموقف المناهض للشيوعية على النمط السوفياتي «باعتباره نظام إمبريالي»، والدفاع عن المؤسسات الديمقراطية بالتأكيد أن السلام الحقيقي متأتي من ترسيخ الديمقراطية والاحترام الكامل للحقوق والحريات المدنية ومن جعل الاشتراكية الديمقراطية ثقلا راجحا أساسيا للتعميم الشامل(9). وبشأن الخلاصة الثانية، تم التأييد الرسمي للمجموعة الأوروبية للفحم والصلب المنشأة حديثا مع التشديد على ضرورة عملها بشفافية وخدمتها للمصلحة العامة، وعدم تحولها إلى تكتل رأسمالي احتكاري. كما أوردت هذه الخلاصة إرساء الرقابة الديمقراطية المتمثلة في ضرورة خضوع جميع المؤسسات الأوروبية العابرة للحدود لرقابة مؤسساتية، من خلال هيئة تمثيلية، وذلك لمنع نشوء «تكنوقراطية» غير خاضعة للمساءلة. ونصت على البعد الاجتماعي للسياسة التكاملية حيث ينبغي ألا يقتصر التكامل على كونه مشروعا للسوق الحرة فحسب، بل يتعين أن يصبح إطارا لوضع تدابير تكفل الشغل لكافة الساكنة النشيطة، وحماية حقوق العمال، وتنسيق معايير الضمان الاجتماعي بين الدول الأعضاء. وأقرت دعم سياسات الدفاع الأوروبي المشترك بتجاوز حالة الشلل الداخلي والاحتكاكات السلمية المبكرة، عبر إعادة التسلح الدفاعية وبناء هياكل الأمن الجماعي لاسيما الانخراط في حلف شمال الأطلسي وذلك حفاظا على استقلال أوروبا في مواجهة «ضغوط الجيش الأحمر»(10). ونصت الخلاصة الثالثة على دعم كونية عضوية الأمم المتحدة حيث التأكيد على أن الأمم المتحدة ينبغي أن تكون منظمة عالمية بحق، وعلى رفض استخدام حق النقض، الفيتو، أو تشكيل التكتلات السياسية اللذان يحولان دون اكتساب الدول ذات السيادة العضوية في هذه المنظمة. وأوردت تأييد الأممية الاشتراكية انضمام بلدان شرق أوروبا، لاسيما رومانيا وبلغاريا والمجر، إلى الأمم المتحدة. وأوردت أنه، بالرغم من تمسك الأممية الاشتراكية بمبدأ تعميم العضوية في الأمم المتحدة، فإنها حافظت على موقف صارم ضد الدول الفاشية، إذ عارضت أي محاولات لإدراج هذه الدول، من قبيل إسبانيا في عهد فرانكو، ضمن هيئات الأمم المتحدة أو المنظمات التابعة لها، مثل منظمة اليونسكو، معتبرة أن الأنظمة الديكتاتورية تنتهك المبادئ الديمقراطية الأساسية التي يقوم عليها ميثاق الأمم المتحدة(11). وتضمنت الخلاصة الرابعة الموقف الملتبس للأممية الاشتراكية إزاء الدول المتخلفة اقتصاديا وتلك الخاضعة للاستعمار. فبانصياعها لوجهات نظر الأحزاب الأوروبية، ركزت الأممية على إعطاء الأولوية للتنمية الاقتصادية عوض الدعوة إلى استقلال وطني فوري وغير مشروط. ولقد رأت أن واجبها الأساسي يتمثل في تزويد البلدان المتخلفة والمستعمرة بالموارد المادية اللازمة لتلبية الاحتياجات الاجتماعية العاجلة لسكان هذه البلدان والمساهمة في تحقيق تنميتها في المستقبل. كما أنها لم ترى مانعا في استمرار الوصاية الأوروبية على البلدان المستعمرة متذرعة، من جهة بأن يؤدي الانسحاب من المستعمرات إلى خلق فراغ سياسي قد تستغله الحركات الشيوعية، ومن جهة أخرى بأن ينجم عن استقلال تلك البلدان عجز عن حماية حقوق الأقليات التي تعيش داخل مجتمعات تتسم بتعدد الأعراق والأجناس.

(يتبع)

مراجع:

(1) Socialist International Bureau, «Reports of the International Socialist Conference held in Frankfurt am Main from June 30 to July 3, 1951», Socialist International Information Bulletin, **Volume 1, Number 27, 28,29, 30, 1951**.

(2) idem.

(3) Socialist International Bureau, Aims and Tasks of Democratic Socialism. Declaration of the Socialist International adopted at its First Congress held in Frankfort-on-Main on 30th June -3rd July, 1951, Socialist International Information Bulletin, Circular Number 100/51, London, 1951.

(4) Idem.

(5) Idem.

(6) Socialist International Bureau, Report of the Second Congress of the Socialist International held in Milan from October 17 to October 21, 1952, Socialist International Information Bulletin, Volume 2, London, 1953.

(7) idem.

(8) Idem.

(9) Section française de l'Internationale ouvrière (SFIO), Les résolutions adoptées par le 2ème congrès de l'Internationale socialiste, Revue « Le Populaire », Numéro 10933 de 29 octobre 1952, et Numéro 10934 de 30 octobre 1952.

(10) Idem.

(11) Idem.

زيارة مجرم حرب للمغرب:

غلوّ في التطبيع واستخفاف بالموقف الشعبي الرافض

المصطفى خياطي

لم يعد تطبيع النظام المغربي مع الكيان المجرم مجرد تبادل للزيارات الدبلوماسية أو إقامة علاقات اقتصادية وتجارية، بل أصبح يتجه نحو مستويات أكثر خطورة، من خلال توسيع التعاون العسكري والأمني والاستخباراتي، في الوقت الذي يتواصل فيه العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني، وتتعمق فيه المأساة الإنسانية في قطاع غزة. وتأتي الزيارة الرسمية التي قام بها أمير برعام، المدير العام لوزارة الدفاع «الإسرائيلية» ، إلى المغرب يوم 9 و 10نونبر 2026، على رأس وفد يضم مسؤولين عسكريين وأمنيين إسرائيليين، لتكشف عن حجم الاندفاع نحو تعميق هذا المسار، غير آبه بالرفض الشعبي المغربي الواسع للتطبيع.

فقد استقبل المسؤول «الإسرائيلي» من طرف عبد اللطيف لوديي، الوزير المنتدب المكلف بإدارة الدفاع الوطني، كما عقد لقاء مع المفتش العام للقوات المسلحة الملكية، الفريق أول محمد بريظ. ولم تكن الزيارة مجرد مناسبة بروتوكولية، بل شكلت محطة جديدة لتطوير التعاون العسكري، شملت اقتناء المعدات والتكنولوجيات العسكرية، وتبادل الخبرات والتكوين، والأمن السيبراني، وتطوير الصناعات الدفاعية، فضلا عن تدشين المقر الدائم لمكتب الملحق العسكري «الإسرائيلي» بالرباط، في خطوة تحمل دلالات سياسية وأمنية واضحة.

إن زيارة المجرم الصهيوني أمير برعام ليست حدثا معزولا، بل حلقة جديدة في مسار متصاعد من التطبيع وصهينة الدولة والمجتمع الذي انتقل من المستوى الدبلوماسي إلى المجالات العسكرية والأمنية والصناعية والأكاديمية والثقافية... ولذلك فإن مواجهته لا يمكن أن تظل محصورة في ردود الفعل الموسمية، بل تستدعي بناء جبهة شعبية ديمقراطية واسعة، تضم القوى السياسية والنقابية والحقوقية والطلابية والنسائية، وكل الهيئات المناهضة للإمبريالية والصهيونية.

من التطبيع الدبلوماسي إلى التطبيع العسكري والأمني:

إن القراءة المتأنية لهذه الزيارة تكشف أن العلاقات المغربية الصهيونية تجاوزت بكثير حدود الاعتراف الدبلوماسي الذي تم في دجنبر 2020، وأصبحت تتجه نحو بناء شراكة استراتيجية متعددة الأبعاد. فمذكرة التفاهم العسكري الموقعة في نونبر 2021 فتحت الباب أمام توسيع التعاون في مجال الصناعات العسكرية والتدريب وتبادل المعلومات والخبرات الأمنية.

والأكثر إثارة للانتباه أن وزارة الدفاع الإسرائيلية نفسها تؤكد أن التعاون مع المغرب يساهم في تعزيز الصناعات الدفاعية الإسرائيلية، وتوسيع صادراتها العسكرية، وتقوية القدرات العملياتية للجيش الصهيوني، فضلا عن خدمة أهداف السياسة الخارجية للكيان. وهنا يطرح السؤال الجوهري: هل أصبح المغرب سوقا للصناعات العسكرية الصهيونية ، ومجالا لتوسيع نفوذها الاستراتيجي في شمال إفريقيا، أم أن الأمر يتعلق بشراكة دفاعية متكافئة تحكمها مصالح مستقلة؟

إن المصالح الوطنية لا يمكن اختزالها في صفقات السلاح أو نقل التكنولوجيا، بل ينبغي إخضاعها لمعايير السيادة والاستقلال الاستراتيجي، والشفافية، ومدى خدمتها للسيادة الوطنية والشعب، بعيدا عن أي ارتباط بمصالح دولة تمارس الاحتلال والعدوان والإجرام والإرهاب.

التطبيع في مواجهة الإرادة الشعبية:

إن المفارقة السياسية الكبرى تكمن في أن هذا التصعيد في العلاقات يأتي في الوقت الذي يواصل فيه الشعب المغربي التعبير عن رفضه للتطبيع، من خلال المسيرات والوقفات الاحتجاجية والتظاهرات التضامنية مع الشعب الفلسطيني، التي عمت مختلف المدن المغربية، خصوصا منذ اندلاع العدوان الصهيوني على غزة في أكتوبر 2023.

لقد أثبتت هذه التعبئة الشعبية أن القضية الفلسطينية ليست قضية هامشية أو مجرد شعار عاطفي في الوجدان المغربي، بل قضية تحرر وطني وإنساني، مرتبطة بتاريخ طويل من التضامن مع الشعوب المكافحة ضد الاستعمار والاحتلال والعنصرية. وديمقراطيا، لا يمكن التعامل مع هذا الرفض الشعبي باعتباره مجرد موقف احتجاجي عابر، أو تجاهله باعتباره لا يؤثر في القرارات الرسمية. فهناك تناقض واضح بين الإرادة الشعبية المعلنة والاتجاه الرسمي نحو تعميق العلاقات مع كيان مغزول أمميا و شعبيا، وهو تناقض يعكس أزمة المشاركة الشعبية في تحديد الاختيارات الاستراتيجية للبلاد، ويعكس التبعية الكلية للقرار الصهيو/امبريالي.

كما أن استقبال مسؤول عسكري» إسرائيلي» مشارك في إبادة شعب ، في ظل استمرار معاناة الفلسطينيين، يطرح سؤال المسؤولية السياسية والأخلاقية، ويبعث برسائل تتجاوز حدود العلاقات الثنائية، ويطرح أمامنا الأبعاد الطبقية والجيوسياسية للتطبيع، إذ لا ينبغي أن تحجب الشعارات المتعلقة بالتحديث العسكري والتعاون التكنولوجي حقيقة المصالح الاقتصادية والاستراتيجية الكامنة وراء هذا التقارب. فالصناعات العسكرية الصهيونية ليست قطاعا اقتصاديا منفصلا عن الكيان ومؤسساته العسكرية، بل تشكل أحد مكونات اقتصاده الحربي، وتستفيد من توسيع الأسواق الخارجية ومن استمرار الحروب والتوترات الإقليمية.

ينبغي إذن تحليل التطبيع باعتباره جزءا من شبكة المصالح الرأسمالية والتحالفات الجيوسياسية التي تسعى إلى إعادة ترتيب موازين القوة في المنطقة، وتأمين أسواق السلاح وتوسيع النفوذ الاستراتيجي، بما يخدم مصالح القوى المهيمنة.

كما أن تحويل التعاون العسكري إلى شراكة استراتيجية يثير مخاوف حقيقية بشأن التبعية التكنولوجية والأمنية، ومدى تأثيرها على استقلال القرار داخل المغرب بما يمكن أن نعتبره تجاوز لمرحلة التطبيع وبدء مسار الحماية الاستعمارية . فامتلاك المعدات العسكرية لا يعني بالضرورة امتلاك القدرة المستقلة على إنتاجها وصيانتها وتطويرها، خصوصا عندما ترتبط التكنولوجيا والخبرات ومصادر التزود، بشركات ومؤسسات أجنبية، وخصوصا الصهيونية.

المعركة من أجل إسقاط التطبيع يجب أن تستمر:

إن زيارة المجرم الصهيوني أمير برعام ليست حدثا معزولا، بل حلقة جديدة في مسار متصاعد من التطبيع وصهينة الدولة والمجتمع الذي انتقل من المستوى الدبلوماسي إلى المجالات العسكرية والأمنية والصناعية والأكاديمية والثقافية... ولذلك فإن مواجهته لا يمكن أن تظل محصورة في ردود الفعل الموسمية، بل تستدعي بناء جبهة شعبية ديمقراطية واسعة، تضم القوى السياسية والنقابية والحقوقية والطلابية والنسائية، وكل الهيئات المناهضة للإمبريالية والصهيونية.

إن المطلوب هو تحويل الرفض الشعبي إلى قوة سياسية ومجتمعية منظمة، ترفع مطالب واضحة، في مقدمتها إلغاء اتفاقيات التطبيع، ووقف التعاون العسكري والأمني مع الكيان المحتل ، ومقاطعة المؤسسات والشركات المتورطة في دعم الاحتلال، والدفاع عن حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة.

فلا يمكن الحديث عن السيادة الوطنية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، في الوقت الذي يتم فيه تجاهل موقف شعبي واسع من قضية ترتبط بالحرية والتحرر ومناهضة الاستعمار.

إن المطلوب هو تحويل الرفض الشعبي إلى قوة سياسية ومجتمعية منظمة، ترفع مطالب واضحة، في مقدمتها إلغاء اتفاقيات التطبيع، ووقف التعاون العسكري والأمني مع الكيان المحتل ، ومقاطعة المؤسسات والشركات المتورطة في دعم الاحتلال، والدفاع عن حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة.

إن المغرب الذي يعتز تاريخه الشعبي بالتضامن مع حركات التحرر، لا ينبغي أن يتحول إلى منصة لتوسيع العلاقات العسكرية مع « دولة» الاحتلال والاستيطان. وستظل فلسطين معيارا سياسيا وأخلاقيا لقياس صدقية المواقف من الإمبريالية والصهيونية، وستظل معركة إسقاط التطبيع جزءا من معركة أوسع من أجل الديمقراطية والسيادة والتحرر الوطني والاجتماعي.

الإعلام البديل ورهانات التغيير الثوري

في ظل هيمنة الإعلام الراسمالي (رسمي وخاص) الخاضع لمصالح الامبريالية وعملائها المحليين، تبرز أهمية الإعلام البديل باعتباره أداة أساسية في معركة الوعي والصراع الإيديولوجي والطبقي. فهو ليس مجرد وسيلة لنقل الأخبار أو فضح الاختلالات، بل فضاء لإنتاج خطاب نقدي تحرري، يعكس صوت الطبقات الشعبية والكادحين والمهمشين، ويفضح آليات الاستغلال والاستبداد والتضليل. وتزداد أهميته في سياق معركة التغيير الثوري، باعتباره رافعة للتثقيف السياسي، وتنظيم الوعي الجماعي، وربط النضالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بآفاق التغيير الجذري.

فإلى أي حد يستطيع الإعلام البديل أن يتحول من مجرد صوت معارض إلى قوة فاعلة في بناء الوعي الثوري وتعبئة الجماهير من أجل مجتمع التحرر والعدالة الاجتماعية؟ هذا ما نحاول مقاربته في ملف هذا العدد.

الجريدة المركزية والإعلام البديل: أهداف، رهانات وتحديات

حفيظ . إ

لقد كان لماركس علاقة وطيدة بالصحافة كتابة ومراسلات وتأسيسا لجرائد بدءا ب»الجريدة الرينانية» سنة 1842 (منعت سنة بعد ذلك) ثم الجريدة «الرينانية الجديدة» 1848 (منعت سنة بعد ذلك بعد فشل ثورات أواسط الأربعينات من ق 19 ونفي ماركس من ألمانيا). وكتب ماركس وإنجلز في العديد من الجرائد البريطانية والألمانية والأمريكية محللين تناقضات الرأسمالية العالمية، وأوضاع الطبقة العاملة، والاستعمار، والصراع الطبقي والسياسي والثورات، ناشدين وعاملين على توحيد الرؤية في الأوساط الشيوعية والتأسيس لأممية شيوعية بروليتارية فكريا وسياسيا وتنظيميا.

لينين بدوره أعطى للإعلام وللجريدة المركزية أهمية كبيرة في كتاباته من «مهمتنا العاجلة» إلى «ما العمل؟» ، كما كان لينين رائد تجربة إعلامية ورئيس تحرير لجريدة الايسكرا. وجادل العفويين والنشاطويين والاقتصادويين والتحريفيين، وربط بين الجريدة المركزية ومهمات التنظم السياسي.

إن تراكم تجارب الماركسية في ميدان الصحافة وربط ذلك بالصراع الطبقي والسياسي، جعل الاعلام الماركسي اللينيني يتأسس على عدة أهداف وخصائص آنذاك حيث كان الاعلام المكتوب هو الرائد:

فالجريدة المركزية في الماركسية هي أداة من أدوات تحليل الواقع الطبقي للمجتمعات وتناقضاته، ولها في نفس الوقت مهمة توحيد الخط الفكري والسياسي والتنظيمي في صفوف الطبقة العاملة، وهي تلعب أيضا دور المنظم الجماعي وأدوار الدعاية والتحريض للنضال كذلك.

وهي تعتمد في قوتها الإعلامية وإشعاعها على شبكة من المراسلين والموزعين هواة ومحترفين يخضعون لتكوينات متنوعة.

الجريدة المركزية في الماركسية اللينينية ليست مجرد صحيفة عادية وخط تحرير، كما أنها ليست فقط لسان حال الحزب السياسي الماركسي اللينيني، إنها الموجه والمنظم والجامع لفكر وتوجه المشروع الطبقي التحرري البروليتاري الذي يحمله الحزب وهي تمد الأعضاء والعضوات وأنصار المشروع والطبقات المعنية بالتغيير بالتصور والمواقف والمعرفة بواقع الصراع الطبقي وبالنضالات العمالية وبنضالات حركات التحرر الوطني وتوضح التوجهات الاستراتيجية والتكتيكية للحزب وتساهم في بناء جسور الأممية البروليتارية الماركسية.

إن الجريدة المركزية هنا هي سقالة (على حد تعبير لينين) لاحمة بين العمل الصحفي والعمل التنظيمي من جهة وبوصلة المشروع المجتمعي الاشتراكي بآفاق شيوعية من جهة ثانية. إن هذه البوصلة تغتني دائما بالعمل النضالي الميداني للحزب وبتفاعل القراء والمناضلين والطلائع، وتعزز مكانها وموقعها باستمرار داخل ساحة الاشتباك والصراع الطبقي والتنافس الإعلامي مع الاعلام السائد متحدية كل التفاوتات في الإمكانيات والتجهيزات. فإذا كان رصيد الاعلام السائد الرسمي والخاص كمعبر عن النظام السياسي والبورجوازية الحاكمة هو السلطة والمال والنفوذ والقمع والرأي الوحيد ، فإن رصيد البروليتاريا وتعبيرها السياسي هو النضال من أجل الحق في القيمة الحقيقية للعمل وفي رفض الاستغلال والاضطهاد وفي رفض الاستعمار والامبريالية وفي مناهضة النظام الرأسمالي وامتداداته الصهيونية والرجعية ، يعبر عنها صوت ومنبر البروليتاريا الذي هو في نفس الوقت منبر كل الكادحين، إن القوة الفكرية والسياسية للحزب وللجريدة المركزية قد تتحول إلى قوة مادية وسياسية وتنظيمية قادرة التعبئة الجماهيرية وتحقيق الهيمنة الفكرية والثقافية والسياسية ، فالمناضلون والمناضلات الثوريون والتقدميون والطلائع المناضلة وفروع الحزب ومثقفوه هم جنود الأفكار والمبادرات والتغطيات الإعلامية ، سلاحهم الكتابة النظرية والسياسية والإبداع المنحاز للطبقة العاملة ومشروعها ، المنحاز للفلاحين الصغار والفلاحين الكادحين والعمال الزراعيين ، المنحاز للطلبة والتلاميذ والمعطلين وعموم الشبيبة العمالية والتعليمية ، المنحاز للحركة النسائية الثورية ضد الرأسمال والبطرياركا ، المنحاز للمثقفين الثوريين وللحركة التقدمية المنحاز لمصالح الطبقات الشعبية في المناطق المهمشة والمنحاز للمشروع الثوري الأممي التاريخي العظيم المناهض للرأسمالية ومن أجل الاشتراكية، المنحاز للقضايا العادلة وفي مقدمتها القضية الفلسطينية ومختلف قضايا التحرر الوطني .

الجريدة المركزية هي بؤرة مركز الاعلام البديل، هي التوجيه الحزبي النظري والسياسي وهي البوصلة المتينة لمواقف الحزب وسياساته وتكتيكاته، لكنها ليست بالضرورة الواجهة الوحيدة الإعلامية للحزب ولفكره وسياسته ونضالاته، فالمنطق الثوري يفرض الإقرار بالتحولات الجوهرية (ويمكن القول الثورية) في أدوات التواصل وتقنياته خصوصا مع تطور الاعلام الخوارزمي وما يسمى «الذكاء الاصطناعي» فالتطوير والتنويع والمسايرة الواعية والتطلع إلى الاحترافية والمؤسسة الإعلامية وامتلاك التقنية ، هو برنامج عمل في حاجة إلى نقلة نوعية ودراسة للإمكانيات والتحديات والفرص التي يمكن خلقها بالعمل والنضال.

الجريدة المركزية لا تعني بالضرورة الجريدة الورقية، كما لا يعني كذلك أن إنشاء موقع أو قناة خوارزمية أو الاستعانة ب»الذكاء الاصطناعي» بالضرورة تجاوزا أوتوماتيكيا للجريدة المركزية الورقية ،كما لا يعني نسخ/سلخ المقالات بالذكاء الاصطناعي إبداعا وأصالة إعلامية ثورية بالضرورة ، إن الجريدة المركزية (ورقية أو خوارزمية) ليست مقاولة إعلامية ربحية تشتغل وفق أساليب ومنهجيات المقاولات والمواقع الربحية ، فهي مختلفة نوعيا إن امكاناتها المادية تستمد من التحامها بقضايا الجماهير والطبقة العاملة ورواجها وسطهم ، إنها تبقى في كل الأحوال الاسمنت بين التصور السياسي الطبقي والوعي الجماهيري والدور الطليعي للمناضلين والمناضلات

إن المتابعة الإعلامية والتحقيق والرصد والتحليل والحوار الهادف والمقال النظري أو السياسي ورفع الوعي السياسي والطبقي بقضايا المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية في البلاد، وعلى جميع الأصعدة، وتوسيع التنظيم، وربط الجماهير بمشروع التحرر الوطني الديمقراطي بآفاق اشتراكية وشيوعية ، كلها مهمات تدخل في صميم الإعلام الماركسي اللينيني البديل.

إن تراجع رواج الجريدة الورقية بصفة عامة بفعل الطفرة التكنولوجية لا يعني حتمية موت الجريدة الورقية أوتوماتيكيا. بل إن هذا التجاوز إن حصل فهو سيحصل نتيجة تبلور رؤية إعلام آخر وجريدة مركزية من نوع جديد تتلاءم مع عالم الخوارزميات بدون أن تفقد الخصائص الجوهرية للجريدة المركزية الورقية وأهدافها الاستراتيجية. إن تراجع الجرائد الورقية والإعلام الورقي بصفة عامة لا يعني نهايته خصوصا من المنظور التقدمي. كما أن قتل الجريدة الورقية فقط من منطلق الانبهار بأضواء وتأثير الاعلام الالكتروني و»الذكاء الاصطناعي» لا يعني امتلاك تصور إعلامي بديل بالضرورة، إن مرحلة مخضرمة بين الجريدة الورقية واعلام الخوارزميات مرحلة ضرورية في سيرورة التحول والتطور الإعلامي الماركسي اللينيني . فإذا كان منع الجريدة الورقية مرئي من الناحية القانونية، فإن التشويش وقمع الاعلام الخوارزمي والتدخل المنحاز لل»الذكاء الاصطناعي» الذي تمتلكه شركات مالية احتكارية معولمة ليست فوق الشبهات وارد كذلك، فليس عالم الخوارزميات محايدا أو بدون سلط أو بدون قمع ومنع وتشويش وتلهية وحرب وعمل استخباراتي (التدخل في الانتخابات في البرازيل وفي الحروب في أوكرانيا وفي الشرق الأوسط محاكمات أسانج ... على سبيل المثال.....) . لهذا فكل انتقال يخضع لتحليل الدور والامكانيات ومجالات العمل وفق رؤية لينينية لأدوار الجريدة المركزية. وكل انخراط في الاعلام الخوارزمي وتطوير الرؤية التقدمية له لا يعني التخلي عن الجريدة المركزية الورقية أوتوماتيكيا وتعويضها بالسيولة أو الإسهال التواصلي لوسائل التواصل الاجتماعي الرائجة.

لقد برهنت جريدة الحزب «جريدة النهج الديمقراطي» على قدرة هائلة على الصمود في وسط إعصار الاعلام السائد والحصار المضروب على الحريات، حيث انتقلت من جريدة شهرية إلى أسبوعية وحافظت على انتظامها وأصبحت تشكل مرجعا مهما لمتابعة قضايا عمال والكادحين ونضالاتهم ولمعرفة مواقف الحزب وتحليلاته في مختلف مجالات الصراع الطبقي ببلادنا، معتمدة على التطوع والالتزام بالمهام ، كما انفتحت الجريدة على مساهمات لمناضلين تقدميين لهم وجهات نظرهم المتفاوتة حول واقع الصراع الطبقي وامتداداته.

كما أن الموقع الرسمي للحزب https:// annahjaddimocrati.org/ وتطوره، وتطور إعلام شبيبة حزب النهج الديمقراطي العمالي https://chabiba.org/ ، والبدايات المشجعة لقناة الشرارة https://www.youtube.com/@echarara تؤكد أن الحزب قادر على رفع التحدي الإعلامي من أجل إعلام متنوع في خدمة قضايا الطبقة العاملة والجماهير الشعبية وفي خدمة التنظم السياسي وفي خدمة سيرورات عمل الحزب ونضالاته المعروفة في السيرورات الأربع .فإعلام الحزب بالقدر الذي يخدم الحزب وتوجهه السياسي فهو يخدم أدوات الدفاع الذاتي (الحركة العمالية والجماهيرية والشبيبية المناضلة) ونضالات الجبهات السياسية والحقوقية والاجتماعية ، ونضالات الشعوب والقوى التقدمية والتنظيمات الماركسية والماركسية اللينينية في المنطقة العربية والمغاربية وعلى الصعيد العالمي .

إن الجريدة لا تعوض التنظيم السياسي لكنها بإمكانها أن تخدمه وتقويه وتعطي لمشروعه بعدا مهما في الاشعاع والتوسع الجماهيري.

أكيد إن الإعلام البديل هو إعلام يشتغل في ظروف موضوعية جد صعبة ولا ضمانات له تحميه من التعسف ، لكنه سيكون بفضل التصور السديد والإرادة القوية للطاقم الإعلامي قادرا على الصمود والتطور وتحويل التجربة المتراكمة إلى رصيد مهم للإنطلاق نحو إعلام منحاز للحقيقة، مناهض للاستبداد والاستغلال والاضطهاد، أكثر إشعاعا وأكثر تأثيرا في أوساط الطبقة العاملة وعموم الكادحين.

2026-11-09

محنة الصحافة المستقلة في مغرب الاستبداد:
عقود من المنع والاعتقال وتدجين الكلمة الحرة

من الرقابة المباشرة ومصادرة الصحف إلى المحاكمات والتضييق الاقتصادي والتشهير الرقمي، ظل الصراع حول حرية الصحافة في المغرب وجهاً من وجوه الصراع من أجل الديمقراطية والتحرر من الاستبداد.

لم تكن محنة الصحافة المستقلة في المغرب مجرد سلسلة من الأخطاء المهنية أو النزاعات القانونية المعزولة بين الصحفيين والسلطة، بل شكلت، على امتداد أزيد من أربعة عقود، تعبيراً عن طبيعة العلاقة المتوترة بين سلطة سياسية تسعى إلى احتكار إنتاج الحقيقة وتوجيه الرأي العام، وصحافة اختارت أن تجعل من الكشف عن الاختلالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وظيفة أساسية لها.

ومن منظور نقدي ، فإن تاريخ الصحافة المستقلة بالمغرب هو تاريخ صراع بين منطقين متناقضين: منطق السلطة الذي يريد إعلاماً يساهم في إعادة إنتاج شرعيتها، ومنطق الصحافة النقدية التي تسعى إلى مساءلة السلطة وكشف آليات اشتغالها، وربط حرية التعبير بحق المجتمع في المعرفة والمحاسبة.وإذا كانت أدوات التضييق قد تغيرت بتغير المراحل السياسية والتكنولوجية، فإن جوهر الأزمة ظل مرتبطاً بغياب شروط الممارسة الصحفية المستقلة عن مراكز النفوذ السياسي والاقتصادي.

المصطفى خياطي

- الثمانينات والتسعينات.. إرث سنوات الرصاص وبدايات انفراج:

لا يمكن فهم محنة الصحافة المغربية دون العودة إلى الثمانينات، حيث كانت الصحافة الحزبية والتقدمية والنقابية تعيش تحت ضغط الرقابة والمنع والمصادرة، في سياق سياسي اتسم بالقمع وتضييق المجال العام.

كانت الصحف المعارضة، خصوصاً المنابر المرتبطة بالحركة الوطنية واليسار، تواجه الحجز والمنع، كما كان الصحفيون والكتاب يتعرضون للملاحقة بسبب مواقفهم السياسية وانتقاداتهم للنظام القائم.ومع بداية التسعينات، بدأت تظهر مؤشرات انفراج سياسي وحقوقي، لكنها لم تكن كافية لتفكيك البنية القانونية وع والسياسية التي تتحكم في المجال الإعلامي.

وشهدت هذه المرحلة بروز صحافة غير حزبية، ستُعرف لاحقاً بالصحافة المستقلة، مستفيدة من هامش الانفتاح، ومن جيل جديد من الصحفيين الذين سعوا إلى تجاوز حدود الصحافة التقليدية، والاقتراب من ملفات الفساد والمال والسلطة وحقوق الإنسان.

وقد شكلت هذه التجربة تحولاً نوعياً، لأنها نقلت جزءاً من المعارضة من المجال الحزبي إلى المجال الإعلامي، وأصبحت الصحافة المستقلة تطرح أسئلة ظلت لفترة طويلة خارج دائرة النقاش العمومي.

- بداية الألفية.. ربيع الصحافة ونهاية وهم الانفتاح

مع تولي محمد السادس الحكم سنة 1999، ساد تفاؤل بإمكانية حدوث تحول ديمقراطي، وظهرت منابر صحفية جريئة، من بينها «لوجورنال» و«الصحيفة» و«دومان»، إلى جانب تجارب صحفية أخرى.

فتحت هذه الصحافة ملفات كانت تعتبر من المحرمات السياسية، وتناولت قضايا الفساد وتضارب المصالح والسلطة والثروة، كما اقتربت من موضوعات المؤسسة الملكية والصحراء الغربية وحقوق الإنسان.

لكن هذا الهامش سرعان ما اصطدم بالحدود السياسية المرسومة لحرية التعبير.

ففي دجنبر 2000، أقدمت السلطات على توقيف وإغلاق ثلاث صحف هي «لوجورنال» و«الصحيفة» و«دومان»، على خلفية نشر رسالة تتناول قضية سياسية مرتبطة بمحاولة انقلاب 1972.

وفي سنة 2003، تعرض الصحفي علي المرابط للاعتقال والحكم عليه بالسجن ثلاث سنوات بسبب كتاباته ورسومه الساخرة وانتقاداته السياسية،و تطرقه لإمكانية بيع أحد القصور الملكية، قبل أن يستفيد من عفو ملكي سنة 2004.

لم يكن الأمر مجرد استهداف لأسماء صحفية بعينها، بل كان رسالة سياسية واضحة مفادها أن حرية الصحافة تتوقف عندما تقترب من مراكز القرار أو تطرح أسئلة تتجاوز السقف المسموح به.

وهكذا، تحول ربيع الصحافة إلى اختبار لحدود الانفتاح السياسي، وكشفت التجربة أن التعددية الإعلامية لا تعني بالضرورة تعددية حقيقية في امتلاك الحق في مساءلة السلطة.وكانت النتيجة أن عدداً من التجارب الإعلامية لم تعد قادرة على الاستمرار اقتصادياً، رغم امتلاكها قاعدة من القراء ومصداقية في معالجة القضايا السياسية والاجتماعية.

ومن أبرز ضحايا هذه المرحلة جريدة «لوجورنال الأسبوعية»، التي توقفت عن الصدور سنة 2010 بعد سنوات من المواجهة مع السلطة، في حين اضطرت منابر أخرى إلى تغيير نمط اشتغالها أو الانتقال إلى النشر الإلكتروني.

كما شكلت تجربة الصحفي علي أنوزلا مع جريدة «الجريدة الأولى» وموقع «لكم» نموذجاً لما يمكن تسميته الحصار المركب: المتابعات القضائية، والحصار الإعلاني، والهجمات الإلكترونية، وحملات التشهير. إن الدلالة الطبقية لهذا التحول لا تقل أهمية عن دلالته السياسية؛ فالصحافة التي لا تخضع لمراكز النفوذ الاقتصادي تصبح معرضة للإفلاس بفعل التحكم في مصادر التمويل والإشهار. وهكذا تتحول السوق الإعلامية نفسها إلى أداة للضبط السياسي، ويصبح البقاء الاقتصادي للمنبر الصحفي مشروطاً بمدى قدرته على تجنب الاصطدام بمصالح القوى النافذة.

وقد وثقت لجنة حماية الصحفيين ومنظمات حقوقية دولية هذه الممارسات، معتبرة أن الضغط على المعلنين واستعمال القضاء ضد المنابر المنتقدة ساهما في إغلاق صحف مستقلة بارزة.

- 2011 2020 : دستور جديد وأدوات قديمة بأشكال متجددة

جاء دستور 2011 في سياق الحراك الشعبي الذي أطلقته حركة 20 فبراير، حاملاً وعوداً بتوسيع الحريات العامة وتعزيز الحق في التعبير والصحافة. وكان من المفترض أن تشكل هذه المرحلة قطيعة مع ممارسات الماضي، لكن الواقع كشف استمرار التناقض بين النصوص الدستورية والممارسة السياسية.

فقد استمرت محاكمات الصحفيين، وتعرضت منابر إعلامية مستقلة للتضييق، كما أصبح اللجوء إلى المتابعات ذات الطابع الجنائي وسيلة لإضعاف الصحافة الاستقصائية.

ومن أبرز المحطات في هذه المرحلة قضية الصحفي علي أنوزلا، الذي تعرض للاعتقال سنة 2013 على خلفية نشر مادة صحفية تضمنت رابطا لفيديو منسوب إلى تنظيم القاعدة، ووجهت إليه تهمة الإشادة بالإرهاب، قبل أن تتم متابعته في حالة سراح.كما برزت إشكالية استعمال القوانين الجنائية في قضايا تتصل بالنشر والتعبير، بما يجعل الصحفي عرضة لمخاطر عقابية تتجاوز الإطار المهني لقانون الصحافة.

ورغم صدور قانون الصحافة والنشر سنة 2016، الذي ألغى العقوبات الحبسية عن جرائم الصحافة في إطار القانون الخاص، فإن ذلك لم ينه إشكالية المتابعات؛ إذ ظلت إمكانية اللجوء إلى القانون الجنائي قائمة في عدد من الملفات.

وهنا تظهر المفارقة: يمكن أن تتطور النصوص القانونية شكلياً، بينما تستمر الممارسة السياسية في إعادة إنتاج أدوات التضييق بصورة مختلفة.

- من استهداف الصحفي إلى محاولة تدجين الوعي الجماعي

إن قراءة هذه السيرورة تاريخياً تكشف أن المسألة لا تتعلق فقط بحرية الصحفي في الكتابة، وإنما بطبيعة النظام الإعلامي الذي يراد بناؤه داخل المجتمع.

فالصحافة المستقلة، حين تتناول قضايا استغلال العمال، ونهب المال العام، والريع الاقتصادي، واحتكار الثروة، والفساد السياسي، والتبعية الاقتصادية، فإنها لا تمارس مجرد وظيفة إخبارية، بل تساهم في كشف البنية الاجتماعية والاقتصادية التي تنتج التفاوت والاستغلال.

ومن هذا المنطلق، فإن استهداف الصحافة النقدية يرتبط أيضاً بمحاولة التحكم في الوعي الجماعي، وإضعاف قدرة المجتمع على فهم تناقضاته ومصالحه الطبقية.

فالسلطة لا تحتاج دائماً إلى منع كل صحيفة منتقدة؛ يكفي أحياناً أن تجعل ممارسة الصحافة المستقلة محفوفة بالمخاطر المهنية والاقتصادية والقضائية، حتى يصبح الصحفي مضطراً إلى ممارسة الرقابة الذاتية.

وهنا تتجلى إحدى أخطر نتائج الاستبداد: تحويل الخوف إلى آلية داخلية في إنتاج الخبر، وجعل الصمت شرطاً للاستمرار المهني.كما أن احتكار وسائل الإعلام الكبرى، والتحكم في موارد الإشهار، وتفاوت الإمكانيات الاقتصادية بين المنابر، كلها عوامل تساهم في إنتاج إعلام غير متكافئ، حيث لا تتوفر الأصوات النقدية على الشروط نفسها للوصول إلى الجمهور.

أية معركة من أجل صحافة مستقلة وديمقراطية؟

إن تجاوز محنة الصحافة المستقلة بالمغرب لا يمكن أن يتحقق بمجرد إطلاق وعود جديدة بالإصلاح، أو إصدار قوانين لا تجد طريقها إلى التطبيق الديمقراطي.

إنه يتطلب تغييراً بنيوياً في شروط ممارسة العمل الصحفي، وفي مقدمتها:

إلغاء كل أشكال تجريم العمل الصحفي بسبب الآراء والمواقف والتحقيقات المهنية، وعدم استعمال القانون الجنائي للالتفاف على الضمانات التي يوفرها قانون الصحافة.

ضمان استقلال القضاء واحترام قرينة البراءة والمحاكمة العادلة.

وضع حد للتحكم السياسي والاقتصادي في الإشهار العمومي، وتوزيعه وفق معايير شفافة ومنصفة.

حماية الصحفيين من التجسس والتهديد والتشهير والاعتداءات الرقمية.

ضمان الحق في الوصول إلى المعلومة وحماية المصادر الصحفية.

تعزيز استقلال التنظيم الذاتي للمهنة عن التدخل الحكومي ومراكز النفوذ.

توفير شروط اقتصادية ومهنية تضمن استمرار المنابر المستقلة، بعيداً عن الابتزاز والإخضاع المالي.

ملاحظة : هذا المقال يستند إلى تقارير عدة منظمات حقوقية و مهنية.

النهج الديمقراطي
الملف
العدد : 676
من 12 الى 18 نونبر 2026
09
annahjad@gmail.com

الإعلام البديل في المغرب: رؤية تحليلية من منظور تقدمي

عبد السلام العسال

مقدمة:

لا يمكن اختزال الإعلام البديل في مجرد استعمال الصحافة الإلكترونية أو إنشاء صفحات على مواقع التواصل الاجتماعي، أو الانخراط في عمليات متتالية لتدوين الأفكار والآراء حول القضايا السياسية والاجتماعية والثقافية الشائكة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، فالمسألة تتجاوز الوسيلة التقنية إلى طبيعة المضمون، والجهة التي تنتج الخطاب الإعلامي، والفئات الاجتماعية التي يعبر عن مصالحها. فالإعلام البديل، من منظورنا التقدمي، هو، قبل أي تعريف، مشروع تحرري يهدف إلى كسر احتكار المعلومة، ومواجهة التضليل، وإبراز القضايا التي لا تحظى بما تستحقه من اهتمام في وسائل الإعلام السائدة، والمساهمة في بناء وعي جماعي قادر على فهم جذور الاستغلال والاستبداد والتفاوتات الاجتماعية من جهة، وعلى تقديم بديل يروم المساهمة في تغيير كل ذلك.

ومن هذا المنظور فإن الإعلام في المجتمعات المعاصرة لم يعد مجرد وسيلة لنقل الأخبار وتداول المعلومات، بل أصبح مجالا مركزيا للصراع حول الحقيقة والوعي والتمثلات الاجتماعية والسياسية. فخلف الصورة التي تقدمها الشاشات والمنصات الرقمية، تتوارى أسئلة جوهرية تتعلق بمن يمتلك وسائل إنتاج المعلومة، ومن يحدد القضايا التي تستحق الاهتمام، ومن يملك القدرة على توجيه الرأي العام وتشكيل وعي الجماهير بمصالحها وأوضاعها. ومن هذا المنطلق، يكتسي الإعلام البديل أهمية خاصة في المغرب، باعتباره مجالا للتعبير عن الأصوات المهمشة، ونقل معاناة الطبقة العاملة وعموم الكادحين، وكشف التناقضات الاجتماعية، وفتح فضاء للنقاش الديمقراطي حول القضايا التي تمس حياة الأغلبية الشعبية.

ومن خلال هذا المقال سنتناول المحاور التالية:

أولا: الإعلام ليس محايدا في مجتمع تحكمه التناقضات الطبقية

ينطلق التحليل الماركسي للإعلام من أن وسائل إنتاج الأفكار والمعلومات لا تنفصل عن البنية الاقتصادية والاجتماعية التي تعمل داخلها. فملكية المؤسسات الإعلامية، ومصادر تمويلها، وعلاقاتها بمراكز النفوذ الاقتصادي والسياسي، تؤثر في اختياراتها التحريرية وفي طبيعة القضايا التي تمنحها الأولوية. ولا يعني ذلك أن كل صحفي يعمل داخل الإعلام السائد يتبنى بالضرورة توجهات مالكي المؤسسات، بل يعني أن استقلالية العمل الصحفي تظل مرتبطة أيضا بالشروط المادية والمؤسساتية التي تحكم إنتاج الخبر وتداوله.

وفي السياق المغربي، تكتسب هذه الإشكالية أبعادا ملموسة في ظل استمرار النقاش حول استقلالية المؤسسات الإعلامية، وتعدد مصادر التأثير في المشهد الصحفي، وضعف ثقة قطاع من الجمهور في الأخبار المتداولة. وقد أشار تقرير معهد رويترز لدراسة الصحافة لسنة 2026 إلى أن نسبة الثقة العامة في الأخبار بالمغرب بلغت 28 في المائة ضمن العينة التي شملها التقرير. وهذه النتيجة مؤشر على أزمة ثقة تستدعي البحث في أسبابها، وإن كانت لا تكفي وحدها لتفسيرها أو تعميمها على جميع فئات المجتمع. (معهد رويترز، التقرير الرقمي للأخبار 2026: المغرب).

ومن منظور النهج الديمقراطي العمالي، يقتضي تحليل هذه الأوضاع طرح أسئلة تتجاوز المهنية الشكلية للخبر: هل يجد العامل والعاملة والعاطل والفلاح الفقير وسكان المناطق المهمشة مكانا كافيا للتعبير عن واقعهم؟ هل تحظى المعارك النقابية والاحتجاجات الاجتماعية بالتغطية التي تسمح بفهم أسبابها الاقتصادية والسياسية؟ وهل يجري تناول قضايا الأجور والأسعار والهشاشة والتشغيل والصحة والتعليم بوصفها قضايا مترابطة، أم يجري تفكيكها إلى أحداث متفرقة ومعزولة عن سياقها البنيوي؟

إن جوهر النقد هنا لا يتمثل في رفض كل ما ينتجه الإعلام السائد، بل في كشف حدود التغطية التي تفصل الوقائع الاجتماعية عن أسبابها العميقة، وتحول المطالب الجماعية إلى أخبار عابرة، وتقدم الاختلالات البنيوية باعتبارها مشكلات تقنية أو حالات فردية لا رابط بينها.

ثانيا: الإعلام البديل فضاء لاستعادة صوت الطبقة العاملة وعموم الكادحين

تتمثل إحدى الوظائف الأساسية للإعلام البديل في نقل ما يجري داخل أماكن العمل والأحياء الشعبية والقرى والمناطق المهمشة، حيث تتشكل يوميا تجارب اجتماعية ونضالية لا تجد دائما طريقها إلى وسائل الإعلام واسعة الانتشار.

فحين يخوض العمال إضرابا للمطالبة بأجورهم أو بتحسين ظروف عملهم، لا ينبغي أن يتوقف العمل الإعلامي عند إعلان عدد المضربين أو تسجيل تصريحات الأطراف المعنية. بل يتعين عليه البحث في ظروف الإنتاج، وطبيعة علاقات الشغل، وحجم الأجور مقارنة بتكاليف المعيشة، ومدى احترام الحقوق النقابية، والنتائج التي تترتب على النزاع بالنسبة إلى العمال وأسرهم والمجتمع.

والأمر نفسه ينطبق على نضالات المدرسين والطلبة والأطر الصحية وصغار الفلاحين وسكان المناطق المتضررة من التهميش. فالإعلام البديل يستطيع أن يمنح هذه التجارب امتدادا يتجاوز حدودها المحلية، وأن يربط بينها، وأن يحولها من وقائع متفرقة إلى مادة للنقاش العام حول السياسات الاقتصادية والاجتماعية وأولويات الإنفاق العمومي وتوزيع الثروة.

وفي هذا السياق، نشرت جريدة النهج الديمقراطي، في افتتاحيتها بتاريخ 15 مارس 2023، تصورا صريحا لوظيفة الإعلام الملتزم بقضايا الطبقة العاملة وعموم الكادحين، مؤكدة أهمية التعريف بالنضالات العمالية والشعبية، وتعميم التجارب النضالية، وربط المعارك المحلية بسياق الصراع الاجتماعي الأوسع. ويمكن اعتبار هذا التصور تعبيرا عن فهم حزبي للإعلام باعتباره أداة للتثقيف والتواصل والتنظيم، وليس مجرد وسيلة إخبارية (جريدة النهج الديمقراطي: في الحاجة إلى الإعلام الملتزم بقضايا الطبقة العاملة وعموم الكادحين).

غير أن بناء إعلام بديل بهذا المعنى لا يتحقق بمجرد الحديث باسم الفئات الشعبية، بل يقتضي تمكينها من المشاركة الفعلية في إنتاج المعلومة، وتوثيق تجاربها، وعرض وجهات نظرها، ومناقشة الاختلافات داخل صفوفها. فالعامل والعاملة ليسا موضوعا للتغطية الصحفية فحسب، بل يمكن أن يكونا أيضا مصدرين للمعرفة وشريكين في صياغة خطاب إعلامي يعبر عن تجربتهما اليومية.

ثالثا: الثورة الرقمية بين توسيع إمكانات التعبير وإعادة إنتاج الهيمنة

وفرت الثورة الرقمية إمكانات واسعة أمام الصحفيين المستقلين والنشطاء والحركات الاجتماعية لنشر المعلومات خارج القنوات التقليدية. فقد أصبح من الممكن توثيق الاحتجاجات، ونشر شهادات المتضررين، وشرح الملفات الاجتماعية، وإطلاق حملات تضامن، والوصول إلى جمهور واسع بإمكانات مادية محدودة نسبيا.

وفي المغرب، تتأكد أهمية هذا التحول بالنظر إلى الانتشار الواسع لاستهلاك الأخبار عبر الإنترنت والمنصات الاجتماعية. ويشير تقرير معهد رويترز لسنة 2025 إلى أن 78 في المائة من أفراد عينته المغربية أفادوا بالحصول على الأخبار عبر الإنترنت، فيما برزت منصات مثل يوتيوب وفيسبوك وإنستغرام وتيك توك، إلى جانب تطبيقات التراسل، ضمن قنوات متابعة الأخبار. وهذه الأرقام تصف عينة الدراسة ولا ينبغي التعامل معها بوصفها قياسا شاملا لكل السكان (معهد رويترز، التقرير الرقمي للأخبار 2025: المغرب).

لكن الاعتقاد بأن التكنولوجيا الرقمية وحدها كفيلة بإنتاج إعلام ديمقراطي مستقل يمثل وهما ينبغي تجاوزه. فالمنصات التي تتيح النشر للجميع تتحكم، في الوقت نفسه، في خوارزميات ترتيب المحتوى وانتشاره، وتخضع لمنطق تجاري يجعل جذب الانتباه والتفاعل والإعلانات عاملا مؤثرا في تداول المعلومات.

وهكذا يمكن أن يجد الإعلام البديل نفسه محاصرا بتناقض مزدوج: فمن جهة، يستفيد من فضاء رقمي يتيح له الوصول إلى الجمهور، ومن جهة أخرى، يظل رهينا ببنيات تقنية واقتصادية لا يتحكم فيها. وقد تؤدي هذه التبعية إلى تهميش المحتويات التحليلية العميقة لصالح المواد المثيرة والسريعة، أو إلى اختزال القضايا الاجتماعية المعقدة في مقاطع قصيرة وشعارات يسهل تداولها، لكنها لا تساعد بالضرورة على فهم أسباب المشكلات وسبل معالجتها.

كما أن سهولة النشر لا تعني ضمان صحة المعلومات. فقد أشار تقرير معهد رويترز لسنة 2025 إلى أن 54 في المائة من أفراد عينته المغربية أعربوا عن قلقهم بشأن التمييز بين الأخبار الحقيقية والزائفة على الإنترنت. ويبرز ذلك أن توسيع حرية التعبير ينبغي أن يواكبه تطوير آليات التحقق والتربية الإعلامية والقدرة على التمييز بين الخبر الموثق والدعاية والإشاعة.

ومن منظور ديمقراطي عمالي، لا يكفي إذن امتلاك صفحة إلكترونية أو قناة رقمية، بل ينبغي بناء إعلام يمتلك القدرة على التحقق من الوقائع، وتحليلها، وحفظ أرشيفها، ومتابعة تطوراتها، ومقاومة الضغوط التجارية والسياسية التي قد تؤثر في استقلاليته.

رابعا: الاستقلالية الإعلامية تبدأ من الاستقلالية المادية والتنظيمية

من أبرز التحديات التي تواجه الإعلام البديل محدودية الموارد المالية والبشرية. فالعمل الصحفي الجاد يحتاج إلى وقت للتحقيق، وإمكانات للتنقل والتوثيق، ومهارات في التحرير والتصوير والمونتاج والتحليل، فضلا عن ضمانات قانونية ومهنية لحماية الصحفيين والمصادر.

وعندما يعتمد الإعلام المستقل على موارد غير مستقرة، أو على جهود تطوعية مرهقة، أو على تمويل مشروط، يصبح معرضا لصعوبات قد تؤثر في انتظامه وجودة إنتاجه وقدرته على الاستمرار. لذلك فإن الاستقلالية التحريرية لا تتعلق فقط بإعلان المواقف السياسية، بل ترتبط أيضا بطريقة تدبير الموارد، ووضوح مصادر التمويل، وتوزيع المسؤوليات، وإمكانية مساءلة القائمين على المؤسسة الإعلامية.

ومن هذا المنطلق، تبرز الحاجة إلى التفكير في صيغ جماعية ومستدامة لتمويل الإعلام البديل، من قبيل اشتراكات القراء، والمساهمات الصغيرة، والتعاون بين المنابر المستقلة، وصناديق الدعم التضامني القائمة على قواعد شفافة، مع تجنب التمويل الذي يفرض شروطا تحريرية أو يحول المنبر إلى أداة لخدمة مصالح ممول بعينه.

وتكتسي هذه المسألة أهمية خاصة بالنسبة إلى الإعلام المرتبط بالحركة العمالية والتقدمية. فالمطلوب ليس فقط إنتاج خطاب نقدي، بل بناء مؤسسات إعلامية قادرة على الاستمرار، وتطوير أدواتها، وتكوين أطرها، وتوسيع جمهورها، مع الحفاظ على استقلالية القرار التحريري.

كما أن الإعلام البديل المعبر عن منظور حزبي أو نقابي ينبغي أن يكون واضحا بشأن مرجعيته وهويته، وأن يميز بين الخبر والتعليق والموقف السياسي. فالانحياز المعلن إلى قضايا اجتماعية محددة لا يلغي واجب الدقة، ولا يبرر إخفاء المعطيات المخالفة للتوقعات أو تجاهل الوقائع التي تستدعي المراجعة.

خامسا: من نقل الاحتجاجات إلى بناء الوعي بالعلاقات التي تنتجها

تتمثل إحدى الإشكالات الأساسية في العمل الإعلامي البديل في كيفية الانتقال من التغطية الآنية للأحداث إلى إنتاج معرفة تساعد الجمهور على فهم السياقات التي تجري فيها.

فالتغطية التي تنقل خبر إضراب عمالي تؤدي وظيفة إخبارية مهمة، لكنها تظل محدودة إذا لم تتبعها مواد تشرح تطور النزاع، ومطالب العمال، وموقف المشغل، والإطار القانوني، والآثار الاجتماعية والاقتصادية. كما أن نقل احتجاج ضد ارتفاع الأسعار لا يكتمل من دون تحليل أثر الأجور والسياسات الضريبية والدعم العمومي وتكاليف السكن والنقل والخدمات الأساسية على القدرة الشرائية للأسر.

وبالنسبة إلى النهج الديمقراطي العمالي، يمكن لهذا الانتقال أن يشكل جسرا بين الإعلام والتثقيف السياسي والاجتماعي. فالغاية ليست الاكتفاء بإثارة التعاطف مع المتضررين، بل المساهمة في فهم الشروط التي تنتج التفاوتات الاجتماعية، وإبراز الروابط بين المطالب اليومية والأسئلة المتعلقة بالعدالة الاجتماعية والديمقراطية الاقتصادية والحقوق والحريات.

ويتطلب ذلك تنويع الأشكال الإعلامية: الخبر الميداني، والتحقيق، والحوار، والملف الموضوعاتي، والشهادة، والبيانات التوضيحية، والمواد السمعية البصرية، والتقارير التي تتابع القضايا على مدى زمني طويل. كما يقتضي الاهتمام باللغة المستعملة، حتى يكون المحتوى مفهوما وقريبا من الجمهور المستهدف، من دون التضحية بالدقة أو تحويل التحليل إلى شعارات جاهزة.

وفي الوقت نفسه، ينبغي أن يظل فضاء للنقاش وتعدد الآراء داخل الحركات الاجتماعية نفسها، لأن الاختلاف في تقدير المواقف والوسائل والبدائل جزء من الحياة الديمقراطية. ولا يمكن للإعلام الذي يدعو إلى الديمقراطية أن يحقق وظيفته إذا استبدل الحوار بالتلقين، أو تعامل مع الجمهور باعتباره متلقيا سلبيا لا يملك حق التساؤل والنقد.

سادسا: أي إعلام بديل نريد؟

إن بناء إعلام بديل ذي مضمون ديمقراطي واجتماعي لا يتحقق عبر مجرد معارضة الإعلام السائد، ولا عبر إعادة إنتاج لغته وأساليبه مع تغيير الشعارات. إنه مشروع يحتاج إلى قواعد مهنية وتنظيمية واضحة، وإلى علاقة عضوية بالمجتمع، وإلى قدرة على النقد الذاتي والتطوير المستمر.

ويمكن تحديد بعض ملامح هذا المشروع في خمس أولويات مترابطة:

أولا، الاستقلالية: بناء موارد مالية وتنظيمية شفافة، والحد من التبعية للممولين ومراكز النفوذ، وصيانة القرار التحريري من الضغوط.

ثانيا، المصداقية: التحقق من الأخبار، وتوثيق الشهادات، وتصحيح الأخطاء علنا، والتمييز بين الوقائع والآراء والاستنتاجات، واحترام حق الرد.

ثالثا، الديمقراطية الداخلية: إشراك الصحفيين والمساهمين والجمهور في النقاش حول أولويات العمل الإعلامي، واعتماد قواعد واضحة للمساءلة وتدبير الاختلاف.

رابعا، الارتباط بقضايا المجتمع: جعل قضايا العمال والكادحين والنساء والشباب والفلاحين الفقراء والفئات المهمشة جزءا منتظما من التغطية، مع تجنب اختزال هذه الفئات في صور نمطية أو توظيف معاناتها لأغراض دعائية.

خامسا، التكوين والتجديد: الاستثمار في المهارات الصحفية والرقمية، وتعزيز التربية الإعلامية، وتطوير أدوات التحقق والأرشفة والتحليل، ومواكبة التحولات التقنية من موقع نقدي ومستقل.

ولا يمكن فصل هذه الأولويات عن الدفاع عن حرية الصحافة وحرية التعبير والحق في الوصول إلى المعلومة. فالإعلام البديل يحتاج إلى بيئة قانونية ومؤسساتية تحمي العمل الصحفي المستقل، وتضمن سلامة الصحفيين، وتتيح التعددية الإعلامية، وتمنع استعمال الموارد الاقتصادية أو الإجراءات القانونية لتقييد الأصوات النقدية.

خاتمة: الإعلام البديل معركة من أجل الحق في المعرفة

إن الرهان على الإعلام البديل، من منظور النهج الديمقراطي العمالي، يتجاوز المنافسة على نسب المشاهدة والتفاعل، ليصل إلى سؤال أعمق: كيف يمكن للمجتمع أن يمتلك معرفة أدق بواقعه، وأن يتيح للفئات التي تعاني التهميش والاستغلال التعبير عن نفسها، وأن يفتح نقاشا عموميا حول توزيع الثروة والسلطة والفرص؟

إن هذا الرهان لا يتحقق بمجرد فضح اختلالات الإعلام السائد، بل ببناء بديل قادر على تقديم معلومات دقيقة، وتحليلات متماسكة، وأصوات متنوعة، وتجارب اجتماعية موثقة، وخطاب نقدي يربط بين حرية التعبير والعدالة الاجتماعية والديمقراطية.

كما أن نجاح الإعلام البديل لا يقاس فقط بعدد متابعيه، بل بقدرته على تعزيز معرفة الجمهور بحقوقه، وتوسيع مشاركته في النقاش العام، وحفظ ذاكرة النضالات الاجتماعية، وتطوير ثقافة المساءلة والتضامن. وهو ما يفرض الجمع بين الالتزام بالقضايا العمالية والشعبية وبين احترام أخلاقيات المهنة، وبين وضوح المرجعية السياسية وبين الانفتاح على الحوار، وبين الاستفادة من التكنولوجيا الرقمية والعمل على تجاوز تبعياتها الاقتصادية والتقنية.

ومن ثم، فإن التحدي المطروح أمام الإعلام البديل في المغرب ليس فقط أن يتحدث عن الطبقة العاملة وعموم الكادحين، بل أن يساهم في جعلهم فاعلين في إنتاج المعلومة وتداولها وتحليلها، وأن يحول الخبر من مادة للاستهلاك العابر إلى معرفة تساعد على فهم الواقع ومناقشة إمكانات تغييره. فالإعلام الديمقراطي ليس مجرد صوت إضافي في المشهد الإعلامي، بل هو أيضا ممارسة يومية للحق في المعرفة، ولحرية النقد، وللمشاركة في الشأن العام.

مراجع للاستناد والتوثيق

جريدة النهج الديمقراطي: في الحاجة إلى الإعلام الملتزم بقضايا الطبقة العاملة وعموم الكادحين، 15 مارس 2023 — مرجع مباشر لفهم التصور الإعلامي للحزب.

معهد رويترز لدراسة الصحافة: المغرب في التقرير الرقمي للأخبار 2026 — معطيات حول الثقة في الأخبار.

اليونسكو: تقييم تنمية الإعلام في المغرب — مرجع حول حرية التعبير واستقلالية الإعلام والتعددية.

القنيطرة بتاريخ 10/11 أكتوبر 2026

بعد عام على «وقف إطلاق النار» في غزة،

هكذا تبدو حياتنا: لا خصوصية، ولا سلام.

بقلم: أكرم الصوراني

أنظر إلى نفسي وإلى جيراني الواقفين في طابور المياه، وأحلم بحياة طبيعية فقدناها. لقد أصبحنا الآن غرباء حتى عن أنفسنا. كل صباح، أنظر إلى نفسي وإلى جيراني الواقفين في طابور المياه، وأتذكر كيف كان لكل واحد منا ذات يوم حياته الخاصة، وخصوصيته، وفرشاة أسنانه الخاصة، وبيته، وحمّامه. كيف كنا نغسل وجوهنا ونشرب المياه النظيفة دون أن يخطر ببالنا يومًا أن يأتي يوم تتحول فيه هذه التفاصيل البسيطة إلى معركة نخوضها مع أنفسنا ومع كل قطرة ماء. حتى الوقوف تحت دش ساخن أصبح حلمًا مؤجلًا إلى إشعار آخر.

مرّ عام على إعلان «وقف إطلاق النار» في غزة، لكن شبح الحرب والقصف والموت لم يغادر حياتنا يومًا. الحرب ليست مجرد قصف المباني أو إخلاء حيّ سكني. هناك حروب صغيرة داخل هذه الحرب الهائلة. الخيمة حرب. وطائرة الاستطلاع، أو «الزنّانة» كما نسميها بسبب أزيزها المتواصل، حرب. والوقوف في طابور المياه حرب. وانتظار دورك لاستخدام المرحاض حرب. وموت الخصوصية حرب. وثلاثون شخصًا محشورون في غرفة واحدة حرب.

كل صباح، يلاحقني السؤال نفسه: ماذا سيحدث اليوم؟ هل سيعود أطفالي من بقايا مدرستهم إلى بقايا بيتنا، بعد أن يسيروا على بقايا شارع، في وقت قد ينتزعهم فيه القصف مني في أية لحظة؟ إنهم يقطعون مسافات طويلة سيرًا على الأقدام، لأن المواصلات صعبة ومكلفة في ظل نقص الوقود، والإغلاق المتكرر للمعابر، وتدفّق الإمدادات الأساسية إلى غزة بالقطارة. وكأن الحياة نفسها تصرف لنا بالتقسيط، قطرة قطرة.

في غزة، لا يكفي أن تستيقظ حيًا. عليك أيضًا أن تتأكد من أن المكان الذي نمت فيه لا يزال صالحًا لأن تقضي فيه الليلة التالية. وعليك أن تأمل أن يتمكن أطفالك من الحلم بيوم عادي، يوم لا يصبح فيه الحصول على رغيف خبز، أو تعليم، أو علاج طبي، إنجازًا يستحق الاحتفال. وكأن وقف إطلاق النار لم يحدث قط.

فأصوات القصف والانفجارات وطائرات الاستطلاع ما زالت ترافق أيامنا ولياليا. ترتجف بقايا بيوتنا وخيامنا، وترتجف معها قلوبنا.

في غزة، أن تكون حيًا يعني أن تعيش على حافة الموت. وكأننا ما زلنا عالقين في أكتوبر/تشرين الأول 2023، حين أعيد رسم مسار حياتنا وفق جغرافيا جديدة، وأصبح النزوح مسألة أوامر إسرائيلية تتساقط من السماء على هيئة منشورات، تأمرنا بالفرار من مكان إلى آخر، ومن خيمة إلى خيبة أخرى، ومن بقعة خطرة إلى زاوية تبدو أقل خطرًا بقليل.

في صباح الجمعة، الثالث عشر من أكتوبر/تشرين الأول 2023، أمطرت سماء غزة منشورات تطالبنا بمغادرة بيوتنا والتوجه جنوبًا. خرجنا من الشمال، منكسرين، ودخلنا إلى الجنون. خرجنا، لكننا لم نعد حقا إلى أنفسنا. لقد فقدنا الأشخاص الذين كناهم قبل الحرب. لم نعد كما كنا. حوّلتنا الحرب إلى غرباء، حتى عن أنفسنا. تركنا كل شيء خلفنا. تركنا درج العمارة، والستائر، والنوافذ. الأرائك، وجهاز الإنترنت «الراوتر»، والتلفاز ذي الخمسة والخمسين بوصة، وطنجرة الضغط على الموقد، والصحون التي لم نغسلها، ونصف ليمونة كنا، لسبب سخيف ما، نصرّ دائمًا على الاحتفاظ بها في باب الثلاجة.

تركنا خلفنا الأحاديث، والمشاجرات، والخلافات، والأحضان، والأسرار التي لم تكتمل. والحكايات التي كنا نرويها بعد العشاء. وحزمة المفاتيح، وسلسلة لا تنتهي من المشكلات المنزلية.

تركنا ألبومات الصور، وصور زفافنا، وتسريحة الشعر التي أزعجتني ليلة زفافي بسبب كثرة دبابيس الشعر. وفوضى المخزن، وقدّاحة الغاز، ورداء الحمّام المعلق خلف باب الحمّام، وطاولة الطعام، وطاولة الزهر، وفواتير المياه والكهرباء والإنترنت.

وتركنا أيضًا طقمًا ثمينًا من كؤوس الشرب، كان مسجونًا في خزانة العرض منذ عام 1997، بتهمة أنه «أفخم من أن يُخرَج حتى للضيوف». بعد القصف، انتهى به المطاف في الشارع.

واتضح أننا كنا مخطئين حين عاقبنا طفلنا الصغير لأنه كسر كوبًا.

لم نتخيّل يومًا أننا نحن أيضًا سننكسر.

لقد انكسرنا جميعًا.

مرّت ثلاثة أعوام، وما زلنا نخشى أن نسمع مجددًا الإعلان الذي غيّر حياتنا: «غادروا منازلكم فورًا واتجهوا جنوبًا».

ثلاث سنوات من النزوح والخيام والخوف.

ثلاث سنوات بدأت فيها أعوام دراسية وانتهت، دون أن يعيش أطفالنا شيئًا يشبه التعليم الطبيعي.

للمرة الأولى، لم تعد السنوات الدراسية تُقاس بالصفوف والشهادات، بل بعدد السنوات التي قضاها الأطفال في النزوح.

السنة الثالثة من مدرسة الخيمة.

وكأن الكلمات التي كتبتها قبل سنوات كانت تنتظرني في الحاضر.

وكأنني كتبت إنذارًا مبكرًا لم آخذه أنا نفسي على محمل الجد.

كتبتُ ذات مرة، في كتابي الصادر عام 2017 «شسمو»:

«خيمة تَخذلنا».

وفي منشور على فيسبوك في العام نفسه، كتبت:

«كلنا متسولون محتملون».

لم أتخيّل يومًا أن الكلمات التي كتبتها ساخرًا ستتحول ذات يوم إلى تفاصيل حياتنا اليومية.

من غزة إلى خان يونس، إلى رفح، إلى المواصي، إلى الزوايدة، إلى دير البلح، ومن خيمة إلى ما تبقى من بيتنا، وصلنا سالمين إلى المجهول.

أحلامنا لم تصل بعد.

آمالنا لم تصل بعد.

وأخشى أنها تبخرت في مكان ما على الطريق.

واليوم، بعد عام على إعلان «وقف إطلاق النار»، ما زلت أقف في الطوابير: طابور المساعدات، وطابور غاز الطهي، وطابور المياه، والطابور الذي لا ينتهي للمنتظرين المجهول.

أنتظر عودة أطفالي من المدرسة، وأحاول استعادة شيء من الحياة التي تركناها خلفنا.

لقد تغيّر اسم هذا الفصل، لكن الخوف لم يغيّر عنوانه.

هناك المزيد مما يُروى...إن بقي في عقولنا، أو في حياتنا، ما نستطيع أن نرويه.

المصدر: صحيفة الغارديان البريطانية.

كلمات من خيمة النزوح بالمواصي

تجار الاستغلال سبب القهر والجوع المدوي في بطن غزة

غازي الصوراني

الاستغلال والاحتكار من تجار بلا ضمير وبلا أي انتماء وطني او انساني أدى إلى ارتفاع جنوني في اسعار السلع.....أسعار الأدوية ارتفعت خمسة أضعاف واسعار المواد الغذائية وغاز الطبخ إلى اكثر من عشرين ضعفا كدليل فاضح على الاستغلال البشع الذي يمارسه البعض في غزة، وفي مثل هذه الأحوال كان من الطبيعي أن ترتفع صافرات الذل والقهر والجوع تدوّي في بطن غزّة وجيوب أهالي غزّة ودموع أمّهات غزّة وأحلام غزّة وقهر الرّجال في غزّة الذين باتوا عاجزين كليا عن تأمين الحد الأدنى من احتياجات أطفالهم حيث بات كل شيء باهت وناقص في غزّة عدا ذل التوهان والإخلاء من البيت إلى الخيمة المأوى حيث الفقر والقهر وذل النزوح والحرمان .

غزّة التي صمدت وتحمّلت ما لم تتحمله دول، تقول لكم أن ظهرها قد إنكسر ، وبرغم ذلك ، وبرغم القصف الهمجي والنزوح الاغترابي القاتل ، وبرغم أيّة معاناة ناتجة عن المزيد من القصف والموت والجوع والعطش والدمار، ستظل غزّة محكومة بالأمل وبحلم الوحدة وأن تعود موحدة سياسياً وجغرافيا مع بقايا الوطن القدس والضفة الغربية وأن يعود الحلم الذي قال عنه الخالد ياسر عرفات لن يكتمل إلا بالقدس وإلى أن يكتمل الحلم مازالت غزّة تحلم أن توفوا دينها ...وهنا بالضبط أخاطب كل أحزاب والحركات التحررية الوطنية عموماً وأحزاب اليسار والحركات التقدمية في كل ارجاء مغارب ومشارق هذا الوطن ولا أخاطب ابدا اي نظام عربي مشبوه أو عميل ....

إن غزّة لا تَشحَتُ مُستقبلها من أحد لكن لم يَعُد في رصيدها إلا صمت العاجز وشبابها اليوم إمّا في مراكز الإيواء أو في الخيام ألتي تنتشر بالآلاف في خانيونس ورفح والمواصي وإمّا على الحديدة وإمّا على أرضية الخيمة أو مأوى النزوح اللعين في ظل الصمت العالمي البشع على ممارسات العدو الصهيوني الهادفة إلى إبادة قطاع غزة .

غزة إذن تناشد الوطنيين التقدميين الشرفاء الذين يشعرون آلامها ويقدرون لها صبرها وصمودها وبسالتها وتضحياتها الغالية التي فاقت كل التصورات ، أن لا يترددوا ابدا في الوقوف التضامني الصادق معها ليطالبوا بوقف العدوان والمسارعة إلى ارسال المواد الغذائية والأدوية والمياه والبطانيات والخيام إلى جانب المبادرة من كافة القوى المشار إليها بإعلان رفضهم الصريح للتوطين ودعوة كافة القوى السياسية والمنظمات الفلسطينية

كلمة أخيرة: إن الانحياز لصمود وكرامة غزّة انحياز للوطنية الفلسطينية وانحياز لفلسطين .

قراءة في نتائج انتخابات الكونغرس الأمريكي

أنجزت انتخابات الكونغرس الأمريكي الذي يضم كل من مجلس «النواب» و«الشيوخ» وأسفرت على فوز الحزب «الديمقراطي» بأغلبية المقاعد محدثةً جدلا واسعا أمريكيا وعالميا. فما هي انعكاسات نتائج تلك الانتخابات على الشعب الأمريكي وعلى العمال والشعوب المضطهَدة في العالم؟

يقول ستالين حول الانتخابات في البلدان الرأسمالية: « تجري أيضا انتخابات عامة في عدد من البلدان الرأسمالية المسماة ديمقراطية، لكن في أية ظروف تجري تلك الانتخابات؟ في وسط الصدام بين الطبقات والعداء الطبقي حيث يمارس الرأسماليون وكبار الملاكين العقاريين وأصحاب البنوك وغيرهم من ضواري الرأسمالية ضغطهم على الناخبين. مثل تلك الانتخابات، وإن تكن عامة وسرية ومباشرة، لا يمكن اعتبارها حرّة تماما ولا ديمقراطية تماما... طيلة فترة الحملة الانتخابية يغازل النواب الناخبين ويبدون لهم الاهتمام ويقسمون لهم على الوفاء ويلوحون لهم بسلسلة من الوعود ممّا يوحي لأوّل وهلة بأن النواب خاضعين تماما للناخبين. ولكن بمجرد انتهاء الانتخابات وصيرورة المرشحين إلى نواب تتبدل العلاقات كليا. بدل خضوع النواب للناخبين يحل استقلالهم التام عنهم. خلال أربع أو خمس سنوات أي إلى حين الانتخابات القادمة، يشعر النائب بالاستقلال التام عن الشعب، عن الناخبين. يمكنه الانتقال من معسكر إلى آخر، يمكنه الانحراف من الطريق القويم إلى الطريق ألخاطئ، يمكنه حتى الانخراط في مؤامرات خطرة، يمكنه القيام بالشطحات التي يريد: إنه مستقل.» (مقتطف من خطاب أمام ناخبي دائرة ستالين في موسكو – 11 ديسمبر 1937)

على هذا الأساس الطبقي الرجعي تنجز الانتخابات في الولايات المتحدة الأمريكية كما في أي بلد رأسمالي آخر، وكذلك في كل مجتمع تنخره التناقضات الطبقية. وفي الوقت الذي تقوم فيه الدعاية الرسمية الامبريالية والرجعية عموما للحرية والديمقراطية والتداول السلمي المزعوم على السلطة ولنزاهة وشفافية وشعبية الانتخابات والتنافس « الشريف» بين الأحزاب في الولايات المتحدة الامريكية ينكشف بما لا يدع مجالا للشك، من خلال سيرها ونتائجها وانعكاساتها، طابعها الطبقي المعادي للجماهير الشعبية الكادحة في ذلك البلد. فالحزبين المحتكرين للسلطة و«المتداولين» عليها « الجمهوري» و«الديمقراطي» هما حزبان يمثلان الطغم المالية والاحتكارات الكبرى التي تسيطر على وسائل الإنتاج وثروات البلد وتحكم قبضتها على أغلبية أقطار العالم. ولا يختلف الحزبان إلا في طريقة الحكم، بمعنى طريقة المحافظة على النظام الرأسمالي القائم وعلى الملكية الخاصة وامتيازات البرجوازية واستمرارية وجودها. وبما أن هذان الحزبان يشكلان أدوات تنظيم وحكم البرجوازية الامبريالية أحدهما في السلطة والآخر بديل له تلجأ له وقت الحاجة، وبواسطتهما وعبر جهاز دولتها الفاشي الدموي تعمل البرجوازية الامريكية على:

1) مراكمة الثروة في قطب واحد من المجتمع (قطبها هي)، ومراكمة في نفس الوقت الفقر والبؤس في القطب الآخر (قطب الطبقة العاملة وعموم الجماهير الشعبية الكادحة والشعوب المضطهدة في العالم). ففي الوقت الذي يعيش فيه حفنة من اللصوص أصحاب التريليونات في جنة أرضية يعجز اللسان عن وصفها (عائلات ترامب وماسك مثلا)، تعيش الأغلبية الساحقة من الشعب الأمريكي نتيجة للفوارق الطبقية والجهوية المجحفة في فقر مدقع وبؤس وشقاء مما يتسبب بانتظام في اندلاع انتفاضات شعبية عارمة.

2) قمع الشعب بوحشية حفاظا على مصالحها وامتيازاتها واحتكارها لثروات البلد وخيراته وذلك ما نشاهده عند فرضها لواقع القهر الشعبي اليومي وعندما اتندلع العديد من الانتفاضات في المدن الامريكية احتجاجا على تردي مستوى المعيشة والتمييز العنصري والبطالة وتفشي مختلف الامراض الاجتماعية (مدينة لوس أنجلس على سبيل الذكر.)

3) شن حروب النهب العدوانية الظالمة على العمال والشعوب المضطهدة في العالم (الحرب الامبريالية الاستعمارية الأولى والثانية، العدوان على يوغسلافيا سابقا، العدوان على ليبيا والعراق وسوريا أفغانستان وكوبا وفنزويلا وإيران وغيرهم كثير).

4) تدعم الكيان الصهيوني ومن خلاله تقتل وتشرد وتهجر شعبنا العربي في فلسطين، ولا أدل على ذلك من حرب الإبادة الجماعية الأخيرة على القطاع والضفة الغربية التي راح ضحيتها قرابة 80 ألف شهيد دون احتساب الجرحى والمفقودين والمشردين والمهجرين والتدمير الهائل للبنى التحتية.

5) احتكار السلطة السياسية والإعلامية والقضائية والمشهد السياسي، ومنع وجود ونشاط الأحزاب المناهضة للعمال وعموم الكادحين كالحزب الشيوعي على سبيل الذكر

6) خوض الدعاية الانتخابية وتبديد مبالغ طائلة من أموال الشعب لهذا الغرض ملوحة بجملة من الوعود الكاذبة، ومفتعلة المعارك بين الحزبين المضللة للجماهير والمهمشة للصراع الطبقي من أجل ضمان مواصلة سيطرتها على مختلف مؤسسات الدولة وأجهزتها وإخضاع الجماهير داخل البلاد وفي العالم للأمر الواقع، واقع الاستغلال الطبقي والاضطهاد الامبريالي.

كل هذا تم بشكل أو بآخر وما يزال في عهد حكم الحزبين « الجمهوري» و«الديمقراطي»

إن فوز «الحزب الديمقراطي» على «الحزب الجمهوري» في انتخابات الكونغرس الأخيرة بمجلسيه «النواب» و«الشيوخ» - باعتباره يجسد استمرار سلطة ديكتاتورية راس المال - لن يغير في شيء من طبيعة سياسة الولايات المتحدة المعادية للعمال والشعوب المضطهدة في العالم أجمع. فلن يوضع حد للاستغلال وعبودية الأجر والاضطهاد والنهب والتمييز العنصري والتلوث البيئي وحروب السلب والنهب وللصراع الامبريالي من أجل إعادة تقاسم العالم، و لن يتوقف الدعم اللامشروط للكيان الصهيوني وللأنظمة الرجعية والعميلة الحاكمة في مختلف بلدان العالم. لقد كان الأمر هكذا على امتداد تاريخ وجود حزبي البرجوازية الامبريالية المتعفنه «الجمهوري» و«الديمقراطي».

وفي تعليق صادر بجريد البرافدا سنة 1912 حول الانتخابات الامريكية كشف لينين مبكرا حقيقة الحزبين « الجمهوري» و«الجمهوري» قائلا:

«لا يكمن المغزى العالمي للانتخابات الأمريكية كثيراً في الزيادة الكبيرة بعدد الأصوات «الاشتراكية»، بقدر ما يكمن هذا المغزى في الأزمة الواسعة للأحزاب البرجوازية، في المدى المدهش لانكشاف قوة تعفنها. وأخيراً، يكمن مغزى هذه الانتخابات في الانكشاف الصارخ، وبوضوح غير معتاد، للإصلاحية البرجوازية كوسيلة لمكافحة الشيوعية. في جميع البلدان البرجوازية، ظهرت منذ زمن بعيد الأحزابُ المدافعة عن الرأسمالية، أيّ الأحزابُ البرجوازية، وكلّما كانت الليبرالية السياسية أعظم اتّساعاً تكون هذه الأحزاب أشدّ صلابة... وطيلة نصف قرن بالكامل- منذ أن وضعت أوزارَها الحربُ الأهلية حول العبودية -1860 1865- تميّز حزبان برجوازيان هناك بقوّة وصلابة ملحوظتين: حزب مالكي العبيد السابقين والذي يدعى «الحزب الديمقراطي»، والحزب الرأسمالي الذي شجّعَ إعتاق الزنوج الذي تطوّرَ إلى «الحزب الجمهوري».

ومنذ إعتاق الزنوج، أخذ يَضعفُ التمايزُ بين الحزبيين. ولطالما دارَ الصراعُ بين الحزبين الاثنين حول ارتفاع الرسوم الجمركية. ولم يكن لصراعهما أيّة أهمّية جدّية بالنسبة لجماهير الشعب. تمّ خداعُ الناس وحَرْفُهم عن مصالحَهم الحيوية بواسطة مبارزات استعراضية وعديمة المعنى بين الحزبين البرجوازيّين.

لطالما كان هذا النظام المدعو ثنائيَّ الحزب، السائد في أمريكا وبريطانيا، وسيلةً من أقوى وسائل منع صعود طبقة عاملة مستقلة، أيْ: حزبٍ اشتراكيّ حقيقي.

إنّ برنامجَ روزفلت و «التقدميِّين» بأكمله، وتحريضهم بأكمله، يدورُ حولَ كيف يمكن إنقاذ الرأسمالية بواسطة إصلاحاتٍ برجوازية...

يجب علينا أن ننقذ الرأسمالية بالإصلاحات، يقول ذلك الحزب. علينا منح المصانع أكثرَ التشريعات تقدمية. علينا بسط سيطرة الدولة على جميع التروستات (في الولايات المتحدة يعني ذلك على جميع الصناعات!). علينا بسط سيطرة الدولة عليهم جميعاً لإزالة الفقر وتمكين الجميع من كسب أجر «لائق». علينا إقامة «العدالة الاجتماعية والصناعية». إننا نوقرُ جميعَ الإصلاحات- لكنّ «الإصلاح» الوحيد الذي لا نريده هو نزع ملكية الرأسماليّين!

تقدر الثروة الوطنية للولايات المتحدة الآن بـ 120 مليار دولار (ألف مليون دولار)، أي: حوالي 240 مليار روبل. وحوالي ثلث هذه الثروة، أي: نحو 80 مليار روبل، ينتمي إلى تروستَين (أمانَتين)، هما الأمانة التابعة لروكفيلر والأمانة التابعة لمورغان، أو أنها خاضعة لهذين التروستين!(أي مؤسستين رأسماليتين عملاقتين. التوضيح لنا)، ما لا يزيد عن 40 ألف أسرة التي يتشكل منها هذان التروستَان هم أسياد 80 مليون عبد مأجور (يقصد لينين بالعبيد المأجورينَ هنا البروليتاريا الحديثة، العمّال بأجر. التوضيح لنا)

بوضوح وبساطة، طالما أنَّ مُلّاكَ العبيد الحديثين هؤلاء موجودون، فإنّ أيَّة «إصلاحات» لن تكون سوى خداع. لقد قام أصحاب الملايين الأدهياء بتوظيف روزفلت عمداً لكي يبشرَ بهذا الخداع. إنّ «سيطرة الدولة» التي يعدُون بها ستصبح- إذا ظلّ الرأسماليون محتفظين برأسمالهم- وسيلة لمكافحة وسَحْق الإضرابات.»

فلا بديل عن الأحزاب المكرسة لديكتاتورية الأقلية البرجوازية على المجتمعات سوى حزب الطبقة العاملة اللينيني من طراز جديد أداة ديكتاتورية البروليتاريا الماسكة بزمام السلطة والتي نموذجها دولة العمال في الاتحاد السوفياتي الوحيدة التي قضت نهائيا على المشاكل التي تخبطت فيها البشرية منذ تشكل المجتمعات الطبقية لأنها كرست الديمقراطية العمالية التي شملت الأغلبية الساحقة من الجماهير الشعبية والمضطهدة.

- يسقط الحزب «الجمهوري» والحزب «الديمقراطي»
- تسقط الامبريالية العالمية وفي مقدمتها دولة الولايات المتحدة الأمريكية ويسقط وكلائها في كل مكان
- تحيا الطبقة العاملة الأمريكية والمجد والخلود لشهدائها
- تحيا الاشتراكية العلمية والأممية البروليتارية.

حزب الوطد الثوري الماركسي اللينيني:
6 نوفمبر 2026.

شبيبة النهج الديمقراطي العمالي تعقد مجلسها الوطني الثاني

تحت شعار: "تنظيم الشباب وكسب معركة الكرامة والحرية"، عقدت شبيبة النهج الديمقراطي العمالي، يوم الأحد 8 نونبر 2026، حضره عدد مهم من مناضلات ومناضلي الشبيبة القادمين من مختلف مناطق المغرب، إلى جانب ممثلين عن عدد من الواجهات النضالية. وناقش المجلس قضايا الوضع الدولي والإقليمي والوطني، ثم خصص الجزء الأكبر من أشغاله لتقييم أداء الشبيبة على الجبهات السياسية والتنظيمية والجماهيرية والإعلامية.



شعار في قلب اللحظة:

لم يأت الشعار من فراغ، فهو يختصر سؤالاً يطرحه الشباب المغربي بإلحاح منذ سنوات. كيف يتحول الغضب المتفرق إلى قوة منظمة قادرة على التغيير؟

في خريف 2025 نزل آلاف الشباب إلى الشوارع يطالبون بمدرسة عمومية لائقة ومستشفى يحفظ الكرامة وشغل يضمن العيش ومحاسبة المفسدين. أظهرت تلك الموجة أن هذا الجيل ما زال قادراً على الفعل، وأنه لم يستسلم لليأس ولا للامبالاة. لكنها أظهرت أيضاً حدود الاحتجاج العفوي الذي يفتقد إلى تنظيم يحميه وإلى أفق سياسي واضح. وقد تعرض جزء من هؤلاء الشباب، ومنهم قاصرون، للمتابعة والأحكام القضائية. من هنا يكتسب الشعار راهنيته، لأنه يضع التنظيم شرطاً لأي مكسب، ويقدمه أداة للصمود وتراكم الخبرة وبناء ميزان قوى جديد، لا قيداً على حماس الشباب.

ويجمع الشعار مطمحين متلازمين:

الكرامة، وتعني الحق في الشغل والتعليم والصحة والسكن، أي الحقوق التي تُنتزع يومياً من الشباب بسبب البطالة والهشاشة والهجرة القسرية.

الحرية، وتعني الحق في التعبير والتنظيم والاحتجاج دون قمع أو متابعات.

ويدل الحديث عن «المعركة» على وعي بأن هذه الحقوق لا تُمنح، وأنها تُنتزع بالنضال الجماعي المنظم والطويل النفس.

وضع دولي وإقليمي ووطني مأزوم:

توقف المجلس عند الوضع الدولي فوصفه بتصاعد النزعات العدوانية للإمبريالية وتعميق أزمة النظام الرأسمالي العالمي. وتتجلى هذه الأزمة في سباق التسلح واتساع بؤر الحروب، من أوكرانيا إلى منطقة الخليج حيث يهدد التصعيد ضد إيران بانفجار إقليمي أوسع، وكذلك في تحميل الشعوب الكادحة كلفة الأزمات الاقتصادية.

وعلى المستوى الإقليمي، اعتبر الحضور أن القضية الفلسطينية ما تزال في قلب الصراع. فالاحتلال الصهيوني يواصل القصف والتقتيل في قطاع غزة رغم الإعلان عن وقف إطلاق النار، ويفرض الحصار والتجويع، في ظل تواطؤ الأنظمة الرجعية واستمرار مسار التطبيع. وجدد المجلس انخراط الشبيبة الكامل في معركة دعم المقاومة الفلسطينية وإسقاط التطبيع.

أما على المستوى الوطني، فقد سجل النقاش أن الانتخابات التشريعية الأخيرة جرت وسط عزوف واسع، خصوصاً في صفوف الشباب. ورأى الحضور في ذلك تعبيراً عن أزمة ثقة عميقة في المؤسسات وفي اللعبة السياسية الرسمية. ويأتي هذا العزوف في سياق اجتماعي يتسم بتدهور القدرة الشرائية واستمرار البطالة وتراجع الخدمات العمومية، وبالتضييق على الحريات ومتابعة المحتجين ومعتقلي الرأي.

نقاش حيوي وروح نقدية:

تميزت أشغال المجلس بنقاش غني ومسؤول ساده جو من الحرية والصراحة. وقد عكس هذا النقاش وعي المناضلات والمناضلين بحجم المهام المطروحة، وحرصهم على أن يكون المجلس محطة للتقييم الجدي وليس لقاء شكلياً.

ثمّن المتدخلون التقدم الذي حققته الشبيبة في توسيع حضورها في عدد من المناطق، وفي حضورها داخل النضالات الجماهيرية، وفي تطوير أدائها الإعلامي. ثم توقفوا بالجرأة نفسها عند النواقص التي ما تزال تعيق العمل، سواء في البناء التنظيمي وانتظام الهياكل، أو في الارتباط بالقطاعات الشبابية الواسعة، أو في التواصل مع الشباب بلغته وعلى منصاته.

وأكد هذا التفاعل أن النقد والنقد الذاتي ممارسة حية داخل الشبيبة، وأنه شرط لتطوير الأداء وتحقيق الأهداف. كما أبرزت مشاركة ممثلي الواجهات النضالية أهمية العمل الوحدوي، وضرورة التنسيق بين مختلف الحركات الشبابية والديمقراطية والتقدمية لمواجهة الهجوم على الحقوق والحريات.

اختتم المجلس الوطني أشغاله في جو نضالي عال. وأجمع الحضور على مواصلة بناء تنظيم شبابي قوي ومنغرس في هموم الشباب المغربي، قادر على المساهمة في قيادة معركة الكرامة والحرية.

فصيل طلبة اليسار التقدمي يعقد مجلسه الوطني 12

نظم فصيل طلبة اليسار التقدمي مجلسه الوطني الثاني عشر تحت شعار: «من تجذير الوعي إلى تجديد الفعل النضالي: نحو فصيل طلابي مبادر، وحركة طلابية موحدة، من أجل جامعة عمومية شعبية وديمقراطية، وأوطم أداة للنضال والتحرر» وذلك بالمقر المركزي للنهج الديمقراطي العمالي، يوم السبت 7 نونبر 2026.

وقد حضر هذا المجلس الوطني عدد مهم من الطلبة والطالبات من مختلف مؤسسات التعليم العالي ومواقع جامعية مختلفة.

وتم افتتاح المجلس الوطني بكلمة المكتب السياسي للنهج الديمقراطي العمالي ألقاها الرفيق يوسف أحا، تلتها كلمة المكتب الوطني لشبيبة النهج الديمقراطي العمالي ألقاها الرفيق إبراهيم النافعي الكاتب الوطني للشبيبة. وبعد ذلك تم تقديم التقريرين الأدبي والمالي حول أداء الفصيل خلال الفترة الممتدة من المجلس الوطني السابق إلى الآن.

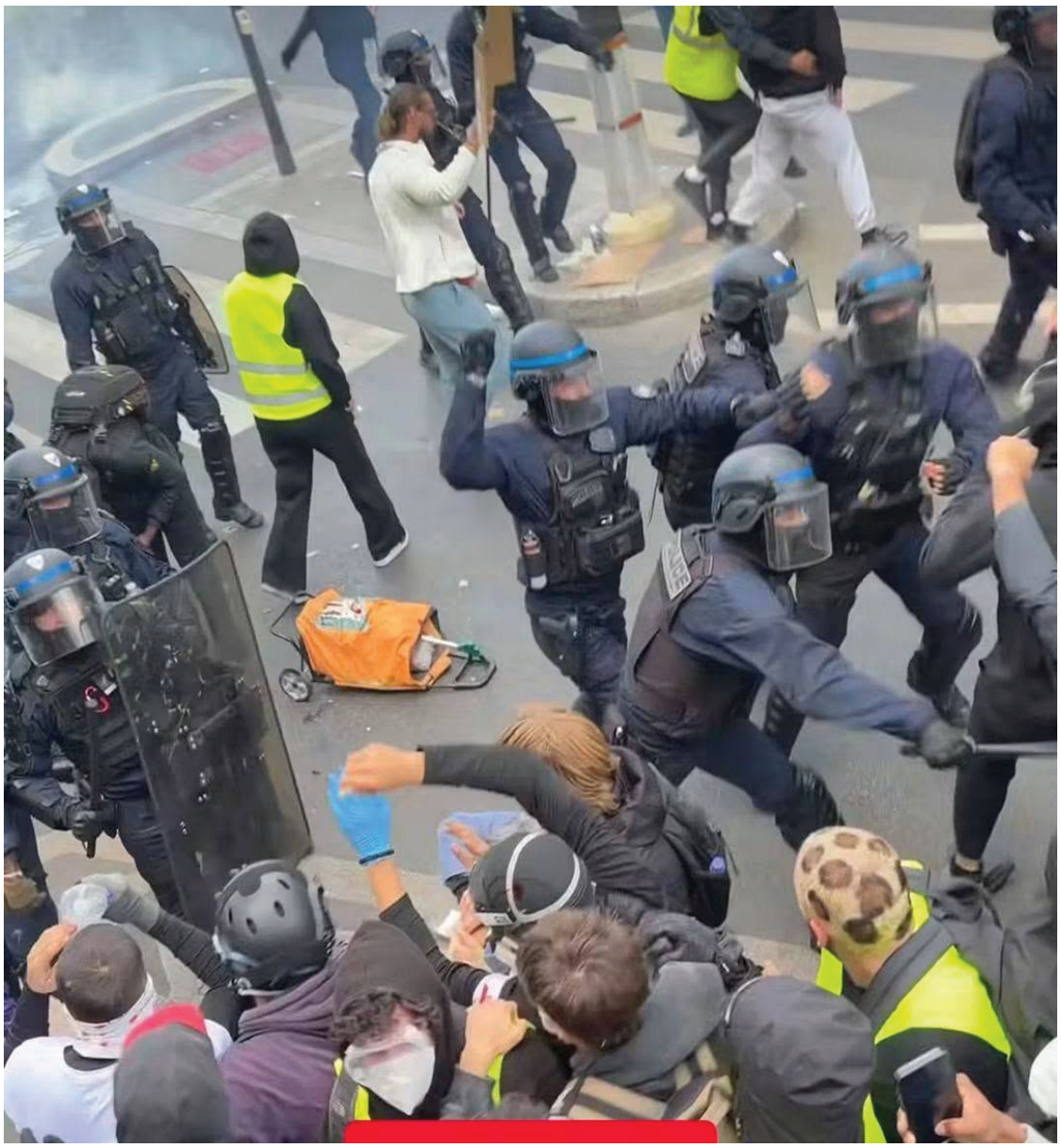
وبالإضافة إلى تقييم الأداء التنظيمي ومناقشة القضايا الطلابية العامة طبع هذا المجلس الوطني نقاش جاد ومسؤول حول مجموعة من المستجدات الراهنة، وعلى رأسها الضرب في مجانية التعليم تحت مسمى «التوقيت الميسر» وملف الطلبة المطرودين بالقنيطرة.

وبعد المصادقة على التقريرين الأدبي والمالي وفرز لجنة الرئاسة انتظمت أشغال المجلس الوطني في أربع ورشات للنقاش: الورقة النقابية، والورقة التنظيمية، وبرنامج المهام النضالية العاجلة، وخطة العمل للفترة المقبلة. وقد جرى خلال هذه الورشات مراجعة هذه الأوراق وتدقيقها وتطويرها وإغناؤها باعتبارها الإطار الموجه لعمل الفصيل وتصوراته.

واختُتم المجلس الوطني بالمصادقة على التعديلات المقترحة على الأوراق وانتخاب قيادة طلابية وطنية جديدة، تتمثل في السكرتارية الوطنية التي يترأسها الرفيق ربيع جمال الدين بصفته المنسق الوطني لفصيل طلبة اليسار التقدمي.

فرنسا.. جمهورية تأكلها تناقضاتها

سميرة قسمي



فرنسا لا ينخرها اليوم مجرد عجز اقتصادي أو اضطراب سياسي، بل تنخرها تناقضاتها التاريخية قبل أي شيء آخر. إنها دولة تحمل في ذاكرتها خطاب الثورة، وفي بنيتها آثار الإمبراطورية، تتحدث عن الحرية بينما مارست الهيمنة، وعن المساواة بينما ساهمت في إنتاج تراتبيات استعمارية، وعن الأخوة بينما لم تتخلص من احتقارها التاريخي للشعوب التي اعتبرتها يوما مجالا لنفوذها ومصدرا لثرواتها.

ليس الاقتصاد الفرنسي معزولا عن تاريخه الاستعماري، ولا يمكن قراءة تراكم ثروته ونفوذه بمعزل عن شبكة المصالح والعلاقات غير المتكافئة التي ربطته بمستعمراته السابقة. فالاستعمار لم يكن مجرد احتلال للأرض، بل كان نظاما لإعادة توزيع الثروة من الأطراف نحو المركز، وتحويل العمل والموارد والأسواق إلى أدوات في خدمة تراكم رأس المال. وحين تتغير موازين القوة، وتبدأ الشعوب في المطالبة باستقلال قرارها الاقتصادي، لا يعود المركز قادرا على الاحتفاظ بكل امتيازاته القديمة دون كلفة. إنها قوانين التاريخ والاقتصاد: لا يمكن لمن اعتاد استهلاك امتيازات الهيمنة أن يتقبل بسهولة تآكل شروطها.

فرنسا تعيش مأزقا بنيويا؛ مأزق دولة تريد الاحتفاظ بصورة القوة العظمى بينما تتآكل بعض أسس نفوذها، وتريد الاستمرار في تلقين العالم دروس الديمقراطية بينما تعجز عن معالجة تناقضاتها الداخلية. إنها تتصرف أحيانا كما لو أن التاريخ انتهى عند حدود جمهوريتها، وأن الشعوب الأخرى وجدت فقط لتكون موضوعا لخطابها الحضاري، لا ذواتا مستقلة لها الحق في امتلاك ثرواتها وتحديد مصيرها.

أما العنصرية الفرنسية، فليست حادثا عرضيا ولا مجرد انفعالات فردية متفرقة، إنها مرض اجتماعي تغذيه بنية ثقافية وسياسية لم تحسم علاقتها بماضيها الاستعماري. وحين يعجز النظام عن تفسير أزماته الاقتصادية والاجتماعية، يستدعي الآخر باعتباره تهديدا، ويحول المهاجر إلى متهم افتراضي، ويعيد إنتاج الخوف الجماعي حتى يصبح الفقر مشكلة المهاجر، والبطالة مشكلة المهاجر، والأمن مشكلة المهاجر، وكأن الرأسمالية الفرنسية لا تتحمل أي مسؤولية عن الخراب الذي تنتجه تناقضاتها.

إنها آلية قديمة: حين يتعذر على السلطة مواجهة البنية التي تنتج الأزمة، تبحث عن جسد اجتماعي أضعف لتضع عليه مسؤولية الأزمة. وهكذا يتحول المهاجر إلى شماعة سياسية، بينما تظل علاقات الملكية وتوزيع الثروة ومراكز القرار بعيدة عن المساءلة. يا لها من عبقرية سياسية! نظام ينتج التفاوت، ثم يقنع الفقراء بأن مشكلتهم هي الفقراء الآخرون.

وما يحدث في الشوارع الفرنسية ليس قابلا للاختزال في شماعة الهجرة، ولا يجوز تحويل المهاجرين إلى متهمين جماعيين لتبرئة مجتمع مأزوم ومؤسسات عاجزة. إن الاحتجاجات والاضطرابات تكشف عن تناقضات المجتمع الفرنسي نفسه، وعن تراكم الغضب والإحباط وانسداد الأفق. فالعنف الاجتماعي لا يحمل جينات مهاجر أو جنسية معينة، بل يولد داخل شروط مادية وسياسية ونفسية محددة. ومن المثير للسخرية أن تتحول فرنسا إلى مختبر لإنتاج الخطاب العنصري، ثم تبحث عن متهم خارج بنيتها كلما انفجرت تناقضاتها في الداخل.

وإذا كان الوعي هو القدرة على فهم الشروط التي تنتج واقعنا، فإن جزءا من المجتمع الفرنسي لا يزال أسير وعي زائف يجعله يدافع عن امتيازاته الطبقية والوطنية المتخيلة، حتى عندما تكون هذه الامتيازات نفسها وهما يخفي استغلاله. فالعامل الذي يحمّل المهاجر مسؤولية فقره، بينما يعفي مالك رأس المال والسياسات الاقتصادية من المساءلة، لا يحارب أسباب استغلاله، بل يشارك في حماية النظام الذي يستغله.

ومن هنا، فإن تحرير وعي بعض الشعوب من التبعية الفرنسية ليس ترفا ثقافيا ولا نزوة قومية، بل ضرورة سياسية وتاريخية. المقاطعة الاقتصادية للشركات والمنتجات التي تمثل مصالح الهيمنة الفرنسية يمكن أن تكون شكلا من أشكال استعادة القرار الاستهلاكي والسيادة الاقتصادية. أما التحرر الثقافي فيبدأ من رفض اعتبار الفرنسية مقياسا للتحضر، أو اعتبار النموذج الفرنسي مرجعا نهائيا للعقل والحداثة. لا تحتاج عقول هذه الشعوب إلى ختم فرنسي كي تصبح عاقلة، ولا تحتاج الإنسانية إلى وصاية جمهورية ترى نفسها وريثة التنوير ومالكة مفاتيحه.

حتى مبادئ الثورة الفرنسية ينبغي أن تخضع للمساءلة التاريخية، لا بوصفها قيما إنسانية يجب التخلص منها، بل بوصفها خطابا لا يجوز أن يتحول إلى حصانة أخلاقية للدولة التي رفعته. فالحرية والمساواة والأخوة ليست ملكا لفرنسا، ولا براءة تاريخية تمنحها لنفسها كلما واجهت اتهاما بالاستعمار أو العنصرية. إنها مبادئ إنسانية تتجاوز حدودها، ومن حق الشعوب أن تستعيدها وتعيد تعريفها وتطالب بتطبيقها على الجميع، لا أن تظل رهينة التناقض بين الشعار والممارسة.

إن التحرر الحقيقي لا يعني استبدال التبعية الفرنسية بتبعية أخرى، بل تفكيك العقلية التي تجعل الشعوب تابعة اقتصاديا وثقافيا ورمزيا. ولا يعني كراهية الفرنسيين بصفتهم بشرا، بل رفض النظام السياسي والاقتصادي الذي يراكم الامتيازات على حساب الآخرين، ورفض العنصرية التي تمنح بعض البشر قيمة أعلى من غيرهم.

فرنسا ليست فوق التاريخ، وليست فوق النقد، وليست جمهورية معصومة لمجرد أنها تتحدث باسم حقوق الإنسان. فالدول لا تقاس بخطاباتها، بل بما تنتجه من علاقات قوة، وبكيفية توزيعها للثروة والحقوق والفرص. والحضارة لا تقاس بعدد المستعمرات التي امتلكتها الدولة، ولا بعدد اللغات التي فرضتها، بل بمدى احترامها للإنسان حين يكون مختلفا عنها.

لقد انتهى الزمن الذي كان فيه المركز الاستعماري يحدد للأطراف معنى التقدم، ويقرر لها من يكون متحضرا ومن يكون متخلفا. ومن السخرية التاريخية أن تحتاج فرنسا، بعد قرون من تصدير خطاب الحرية، إلى أن تتعلم أن الشعوب التي استعمرتها ليست ممتلكات تاريخية، وأن ثرواتها ليست حقا مكتسبا لها، وأن لغتها ليست قدرا، وأن صورتها عن نفسها ليست حقيقة كونية.

فلتسقط القداسة عن الدول، ولتسقط الوصاية عن الشعوب، ولتسقط كل الامتيازات التي تتخفى خلف خطاب الحضارة. لا نحتاج إلى أن نكون فرنسيين كي نكون أحرارا، ولا إلى أن نتحدث لغتهم كي نفكر، ولا إلى أن نردد شعارات ثورتهم كي نطالب بالعدالة. فالإنسان سابق على الدولة، والعقل أوسع من الحدود، والحرية لا تحتاج إلى جنسية.

فلتسقط كل الأنظمة التي تتغذى على استعباد الإنسان، سواء ارتدت عباءة الديمقراطية أو القومية أو الدين أو الاشتراكية أو الليبرالية. فليست المشكلة في اسم النظام، بل في طبيعة العلاقات التي ينتجها، وفي مقدار ما يمنحه للإنسان من حرية وكرامة وعدالة. لا قداسة لدولة، ولا عصمة لأيديولوجيا، ولا شرعية لسلطة تجعل الإنسان وسيلة لبقاء امتيازاتها. إن معركتنا ليست ضد شعب أو لغة أو هوية، بل ضد كل بنية سياسية واقتصادية وثقافية تحول الإنسان إلى تابع، والثروة إلى امتياز، والسلطة إلى أداة للهيمنة. **فلتسقط كل أشكال الاستبداد، ولتتحرر الشعوب من كل أوصيائها، ولتكن كرامة الإنسان هي المعيار الذي تقاس به الأنظمة، لا الشعارات التي ترفعها.

اليسار عند أنطونيو غرامشي

عبد المجيد. ش

وسّع غرامشي التحليل الماركسي ليشمل الثقافة والأيديولوجيا والتعليم والإعلام والمجتمع المدني، باعتبارها ميادين أساسية للصراع الطبقي. فلم ينظر إلى سيطرة الطبقة الحاكمة باعتبارها قائمة على القوة الاقتصادية وأجهزة الدولة القسرية وحدها، بل أوضح أن استمرار الهيمنة يرتبط أيضا بقدرة الطبقة المسيطرة على إنتاج القبول الاجتماعي والثقافي والسياسي بنظامها، وهو ما سماه الهيمنة الثقافية والأيديولوجية.

بمعنى أن الطبقة المسيطرة لا تكتفي بالتحكم في وسائل الإنتاج والثروة، بل تسعى أيضاً إلى جعل رؤيتها للعالم تبدو وكأنها الرؤية الطبيعية والوحيدة الممكنة للمجتمع. ومن هنا تتحدد مهام اليسار، من المنظور الغرامشي، في خوض الصراع الثقافي والأيديولوجي إلى جانب الصراع الاقتصادي والسياسي، وتفكيك الأفكار التي تبرر الاستغلال وتعيد إنتاج الخضوع، وإنتاج وعي شعبي نقدي قادر على فهم الواقع وتغييره، وبناء مثقفين عضويين مرتبطين بالطبقات الشعبية ويعبرون عن تجاربها ومصالحها.

كما يقتضي هذا التصور تحويل الحزب إلى أداة للتثقيف والتنظيم وبناء الإرادة الجماعية، والعمل على بناء هيمنة مضادة داخل المجتمع المدني تمهيدا لتحولات سياسية واجتماعية أعمق. فمن وجهة نظر غرامشي، لا تصبح الطبقة الشعبية قوة تاريخية بمجرد امتلاكها موقعاً اقتصادياً مشتركاً، بل عندما تنجح في بناء وعي جماعي ومشروع ثقافي وسياسي قادر على استقطاب حلفاء اجتماعيين. ولهذا طرح مفهوم حرب المواقع، أي الصراع الطويل داخل مؤسسات المجتمع والثقافة والتعليم والإعلام والتنظيمات الاجتماعية، إلى جانب الصراع المباشر على السلطة.

ما الذي يجمع ماركس ولينين وغرامشي؟

إذا كان ماركس قد وضع الأساس النظري لتحليل البنية الطبقية وتناقضات الرأسمالية، من خلال مساءلة الملكية ووسائل الإنتاج وعلاقات الاستغلال، فإن لينين نقل هذا التحليل إلى مستوى التنظيم الثوري والوعي السياسي ومسألة السلطة، من خلال البحث في كيفية تحول الطبقة العاملة من موقعها الاقتصادي إلى قوة سياسية منظمة. أما غرامشي فقد وسّع أفق هذا المشروع بإدخال مسألة الهيمنة والصراع الثقافي وبناء الوعي الشعبي، موضحاً أن تغيير المجتمع لا يقتصر على السيطرة على أدوات الإنتاج أو مؤسسات الدولة، بل يتطلب أيضاً تفكيك منظومة الأفكار والقيم والتصورات التي تجعل الهيمنة الطبقية مقبولة في وعي الجماهير.

وعليه، فإن الجمع بين هؤلاء المفكرين يقدم تصوراً متكاملاً يقوم على تحليل البنية الاقتصادية والطبقية، وبناء التنظيم السياسي القادر على قيادة الصراع، وخوض المعركة الثقافية والأيديولوجية من أجل بناء وعي جماعي ومشروع اجتماعي بديل. وبهذا لا يعود اليسار مجرد حركة احتجاجية ضد الظلم، بل يصبح مشروعاً لتغيير المجتمع على المستويات الاقتصادية والسياسية والثقافية والتنظيمية.

ما هو اليسار بالمفهوم الماركسي؟

من الناحية التحليلية، لا يكفي أن يعلن حزب أو تنظيم أنه يساري أو اشتراكي أو تقدمي حتى يصبح كذلك بالمعنى الماركسي، بل ينبغي فحص مواقفه وممارساته وعلاقته بالبنية الطبقية للمجتمع. فالسؤال الأساسي هو: هل ينحاز فعلياً إلى مصالح الطبقات الكادحة؟ وهل ينتقد علاقات الإنتاج القائمة على الاستغلال



ويعمل على تقويضها، أم يكتفي بتدبيرها و»تلطيفها»؟ وهل يطرح مسألة السلطة ومصالح الطبقات التي تخدمها، أم يحصر السياسة في التنافس على المواقع والمناصب؟ وهل يمتلك تنظيماً جماهيرياً متجذراً في المجتمع، أم يظل محصوراً في النخب والدوائر المغلقة؟ وهل يخوض الصراع الثقافي والأيديولوجي لتفكيك الأوهام التي تعيد إنتاج الخضوع، أم يكتفي بترديد شعارات لا تجد طريقها إلى وعي الجماهير وممارستها اليومية؟

إن المعيار لا يتوقف عند الخطاب المعلن، بل يمتد إلى الممارسة الميدانية والقدرة على الانخراط في نضالات الناس ومطالبهم المادية والاجتماعية، وإلى امتلاك مشروع تاريخي يتجاوز إدارة النظام القائم نحو تغيير شروط إنتاجه وإعادة إنتاجه. فاليسار لا يُقاس بما يقوله عن نفسه، وإنما بموقعه الفعلي داخل الصراع الطبقي وبطبيعة المشروع الذي يسعى إلى تحقيقه.

إن اليسار من منظور ماركسي - لينيني - غرامشي هو مشروع تحرر طبقي واجتماعي، ينطلق من نقد علاقات الإنتاج والاستغلال، ويعمل على بناء الوعي والتنظيم الثوري، ويخوض معركة الهيمنة الثقافية والأيديولوجية، بهدف تحويل الجماهير الشعبية من موضوع للسياسات والقرارات إلى فاعل تاريخي يمتلك وعيه وتنظيمه ومشروعه ومصيره.

فاليسار ليس هو من يرفع الشعارات الحمراء، ولا من يكثر من الحديث عن العدالة الاجتماعية، ولا من يتخذ المعارضة موقفاً دائماً دون تحليل طبقي للواقع. إنه، في جوهره، موقف من علاقات الملكية والإنتاج والسلطة والهيمنة، وممارسة سياسية وتنظيمية تسعى إلى تغييرها. فاليسار الذي لا يمتلك تحليلاً طبقياً يتحول إلى خطاب أخلاقي، والذي لا يمتلك تنظيماً يتحول إلى احتجاج عابر، والذي لا يخوض الصراع الأيديولوجي يترك عقول الجماهير تحت هيمنة الأفكار التي تنتجها الطبقة المسيطرة.

والسؤال الجوهري الذي ينبغي أن يطرحه كل يساري على نفسه ليس: هل أنا ضد الظلم؟ بل: هل أفهم البنية التي تنتج الظلم، وهل أمتلك الوعي والتنظيم والمشروع القادر على تغييرها؟

لأن اليسار، في نهاية المطاف، ليس هوية سياسية نرتديها، ولا ذاكرة نضالية نتغنى بها، ولا شعارات نستهلكها، بل هو مشروع تاريخي للتحرر، يُختبر في الموقف الطبقي، ويُبنى بالتنظيم والوعي، ويُقاس بمدى قدرته على تحويل الجماهير من ضحايا للواقع إلى قوة واعية لتغييره.

ملاحظات حول رواد المواقع الاجتماعية



نورالدين موعابيد

يحز في النفس، ويبتز إيلامها، فيضاعف برحاءها أن يكتفي رواد المواقع الاجتماعية- مع استثناءات طبعا -، بتوثيق حضورهم معتمدين إشارات جسدية، رامزة من قبيل التعبير بالكفين المتوازيين، أو رفع الأصبع الشهير: الإبهام. وفي «أحسن» أحوالهم يصوغون من الجمل، ويبنون من التراكيب ما يعج بالإسفاف، ويضج بالابتذال دالا ومدلولا. بل غالبا ما يعيد أولئك الرواد إنتاج المسموع-المرئيّ بقضه وقضيضه، دونما أدنى غضاضة. والرأي عندي أن ثنائية التقريظ/الاستهجان العجلى، باتت خلقة، لا تسمن ولا تغني من جوع. والأنكى هو أن يتواتر التنطعُ الرهيب و يسود التعالمُ، و يتناسل الإفتاءُ السياسيُّ، على الرغم من «تنسيب المعرفة»، و»انهيار اليقين». والأحجى هو الإنصات البيداغوجيّ، والتأني في: اتخاذ المواقف المصيرية و الانحياز إلى هذا «الخندق» أو ذاك، بعد تعداد مصادر المعرفة، وتفعيل معايير القراءات الناقدة، وسبر محكاتها، ولْنتذكر ما علّمناه الدرسُ البلاغيّ (مبحث الأسلوب) وهو يحد الخبر بأنه» ما يحتمل الصدق والكذب»، ولذلك يميز البلاغيون الخبر الابتدائيّ، والخبر الطلبيّ، والخبر الإنكاريّ. وحبذا لو أن المكتوب يُشفع بالمتابعة الدقيقة تمحيصا، وتهذيبا، و تنويرا و تقويما... يقول الناقد Hazlitt: «أنا لا شيء إذا لم أكُ نقادة». ولا أريد أن أبعث هنا موضوع: «النقد بين الذاتية والموضوعية»، الذي ربما تآكلت آلياته، بقدر ما أطمح إلى اللسان الناقد والأذنين الناقدتين أيضا، مما يُنوّرُ المراجعات، و يُثوّرُها، بعيدا عن ثنائية ضدية أخرى، هي: المقدس/المدنس.. وفق ما يُسمى الآن «نقد النقد». وإذا كان كلامي مشعرا بالاستقلالية، فإنها لن تكون إلا استقلالية نسبية، لا يمكن البتة أن تتحول إلى انعزالية أو اعتزالية فردانية، إذ قد يتعايش اللاوعيُ الفرديُّ، واللاوعيُ الجمْعيُّ، فيُزهر من ثمة الزرعُ، ويحتقن الضرعُ.

في سبيل «ختم» ما لا و لن يُختم:

واضح أن الملاحظات السابقة لا تزعم الإحاطة، ولا تدعي التوجيه، وإنما وكدها هو قدح زناد المحاجة، وإذا ما وُفقت في ذلك، فإنها محظوظة، وإن أقعت فحسبها المشاركة، والاعتراف بجدوى محاولات إعادة الكرة.

حمزة الفضيل:

ليس بالضرورة أن تنخرط الصحافة في أي صراع مهما كان نبيلا، سوى صراع الدقة والموضوعية، وهذان يتعلقان بالمعلومة، والعدو الأصيل للصحفي هي المعلومة الخاطئة

تقديم

نستضيف في هذا العدد الصحافي حمزة الفضيل في هذا الحوار معه حول الصحافة والصحافة البديلة نتركه يقدم نفسه وتجربته المهنية:

| نبذة تعريفية بالصحافي حمزة الفضيل وتجربته المهنية.

| حمزة الفضيل، حصلت على الباكالوريا سنة 2011، ودرست بعدها بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالدار البيضاء، لأشتغل بعد التخرج في مجال بعيد عن الصحافة.

جاء قرار دراستي للصحافة متأخرا نسبيا، وكنت مصرا على ولوج هذا الميدان من باب التكوين، لاعتبارات ومبررات علمية ومهنية.

اخترتُ ممارسة الصحافة المستقلة عبر ما يصطلح عليه «الإعلام الجديد أو البديل»، وأسستُ منصةً مثلث برفقة فريق شاب، لتكون واجهة رقمية تقدم طبقا سياسيا منفتحا على مكونات وأطياف المجتمع.

| كيف تشخصون بصفتهم كصحافي الوضع الإعلامي في بلادنا «العمومي» و «الخاص»، وما هي مظاهر أزمته واختلالاته؟

| سؤال مهم، لأن التشخيص هو أسمى أدوار الصحفي وأكثرها أهمية، ثم هو المدخل لأي إصلاح، فبدون تشخيص، وتشخيص صائب، لا يمكن تجاوز الأعطاب القائمة أو الوقاية من أعطاب مفترضة ومحتملة.

قد لا تسعفني تجربتي الصغيرة لوضع تشخيص دقيق وموضوعي لحالة الإعلام في المغرب، لذلك سأسمح لنفسي باستعارة واستحضار ما يقوله كبار صحافيي البلد، المشهود لهم بالكفاءة والنزاهة وطول الباع في هذا الباب.

هناك أكثر من إجماع، عند هؤلاء، أن الصحافة في المغرب اليوم، تعيش نزيفا -أو لنقل استنزافا مقصودا- لم تعشه في أية لحظة في تاريخها.

ولا يعني ذلك، أن الصحافة في المغرب، شهدت في يوم من الأيام، عصرا ذهبيا، قياسًا إلى الحالة الطبيعية، لكنها على الأقل كانت تقاوم وتحافظ على الحدود الدنيا لشروط الممارسة الصحفية المهنية.

إن مظاهر أزمة الصحافة والإعلام في المغرب عديدة، وتتخذ أشكالا مختلفة، بدءًا من محاولة السطو على الخطاب الإعلامي، عبر تنميطه والميل المتزايد عليه، سواء من طرف رجل السلطة، أو من طرف رجل المال.. وهنا أستخدم لفظة «رجل» بما تعنيه من إيديولوجية ذكورية مهووسة بالتحكم والضبط.

أضف إلى ذلك، أن ما يسمى الصحافة المستقلة (مستقلة عن ماذا، هذا موضوع آخر)، لم تستطع لحدود اللحظة، إبداع نموذج اقتصادي ناجع، يحول بينها وبين الأيادي الخفية التي تحاول توجيهها من خلف حجاب.

من معالم الأزمة أيضا، غياب عنصر التكوين الرصين، وهذا شأن يكاد يكون بلوى عامة تتقاسمه جميع الميادين، حيث الدولة أضعفت عبر سياساتها العمومية، جودة التعليم، والنتيجة: جحافل من الصحفيين يلتحقون بالمهنة سنويا، دون رصيد يؤهلهم للعمل الاحترافي الصلب والمتين.

| هل يمكن الحديث عن وجود إعلام مستقل وإعلام بديل في ظل الحصار المضروب على الحريات؟ كيف تنظرون إليه، ما هي معالمه؟ وما هي التحديات المطروحة أمامه؟

| حرية التعبير مبدأ وجود الصحافة، ومنطلقها الذي بدونه يكون حتفها.

نظريا، الدستور في فصليه 25 و28 شدد صراحة على ضمان حرية التعبير والصحافة والنشر.

نظريا كذلك، قانون الصحافة والنشر 88.13، يصفه المتتبعون أنه أكثر تقدما من سلفه.

لكن جوهر المشكلة، أن النصوص مهما كانت متقدمة، -ولنقل تقدمية، تظل مجرد شكلانيات تؤثث «ديمقراطية الواجهة» إذا لم تجد من يحرص على ترجمتها واختبارها على محك الممارسة.

في حالة المغرب، يبدو أن هناك نيةً لدى السلطة، في جعل النصوص الداعية والمحرضة على حرية التعبير، نصوصا موقوفة التنفيذ، يتباهى بها عند الحاجة أمام الخارج، لكنه في الداخل يُحوطها بسياج متين، إلى الحد الذي تفقد معناها معه.

الصحافة، ترقى لكونها «منفعة عامة» وهي وَحَدة القياس الدقيقة لحالة الحرية في أي بلد.. وعليه، فالنضال في هذا الباب، ينبغي أن يكون شعبيا وليس قطاعيا، فالجميع معني، والجميع مسؤول.

| الإعلام والصحافة بكل أنواعها هي خطوط تحريرية منخرطة من هذا الموقع أو ذاك في الصراع المجتمعي الطبقي بين الكتلة الطبقية الحاكمة والمشاريع القائمة والمشروع المجتمعي الديمقراطي الحقيقي، والإعلام الملتزم بمبادئ الديمقراطية والحرية والعدالة الاجتماعية له مبادئ وقواعد واخلاقيات مهنية يحاول تسييدها في هذا الصراع؟ فما هي هذه القواعد والأخلاقيات؟ وكيف يمكن الحفاظ عليها في ظل التضييق والحصار على الاعلام والصحافة المستقلة أو المناضلة؟

| هذا السؤال يحتاج لكثير من التفصيل، لكنني في هذه المساحة الصغيرة سأغامر بالإجابة المختصرة، وأرجو ألا تكون مخلةً.

بدايةً، الممارسة الصحفية المهنية، تحتمل كثيرا من الاجتهاد والتأويل، وليس فيها أسود أو أبيض، بل هي طيف واسع، يمارس فيه ومن خلاله الصحفي مهنته، وتكون جودة مادته الصحفية هي المعيار الذي نحكم به عليه وعلى عمله، وهذه الجودة تتغير بحسب حدود اطلاعه وخطه التحريري وتكوينه، وربما مزاجه أيضا، وعوامل أخرى.

قدمت بهذا الكلام، كي أخلص إلى ما يلي : ليس بالضرورة أن تنخرط الصحافة في أي صراع مهما كان نبيلا، سوى صراع الدقة والموضوعية، وهذان يتعلقان بالمعلومة، والعدو الأصيل للصحفي هي المعلومة الخاطئة.

ثمة فئات واسعة من الصحفيين والصحفيات، يمارسون الصحافة بشكلها «الهندسي»، ويختارون «الحياد» تجاه أية قضية، ومن الخطأ أن نجبرهم على عكس ذلك، هذه مدرسة في ممارسة الصحافة، ويقودها صحافيون كبار ومحترمون.

وفي المقابل، ثمة ثلةٌ من الصحفيين -وهم قلة- اختاروا «صحافة الانحياز»..، الانحياز لقضايا يعتبرونها عادلة، هؤلاء بالضبط، منخرطون -وواعون قبل ذلك- في الصراع الطبقي.

هذا التيار (الذي بدأ يتنامى لكن باحتشام) يعتبر الصحافة أداةَ مواجهة ومصارحة ومكاشفة، ووسيلة للاشتباك مع الأقلية النافذة، مستخدمًا تقنيات التعامل والتفاعل مع المعلومة، لتسخيرها لصالح قضية الديمقراطية، باعتبارها مطلبا للصحفي أولا، ومطلبا جماهيريا ثانيا.

الصراع في جوهره، يدور حول المعلومة، فالصحفي لا يملك سلاحا غير المعلومة، والسلطة بكل أساليبها تحجب كل السبل التي يمكن أن يصل من خلالها الصحفي إلى المعلومة الصائبة.

الجماهير تنتظر من الصحفي المعلومة، والصحفي مُطالب أخلاقيا بالمعلومة الصائبة، والسلطة تحجب المعلومة.. معادلة صعبة وتحدٍ ثقيل ومتعب.



| في ظل اكتساح ما يمكن تسميته ب»الاعلام الخوارزمي» للساحة الإعلامية والمنابر الإعلامية، هل يعني ذلك نهاية الاعلام والصحافة الورقية؟

| الصحافة التقليدية لم تستنفذ إمكاناتها، وما يقع اليوم في المغرب، لا يسمى «نهاية» كما ورد في سؤالكم، لكنه في الحقيقة «إنهاء» جاء بعد «إنهاك».

صحيح أن معدلات القراءة انخفضت بشكل ملحوظ، في العالم بأسره وليس في المغرب وحده، لكن هذا المؤشر رافقته ممارسات أخرى، أدت إلى إقبار الصحافة الورقية ولم تترك لها الفرصة لتموت بشكل طبيعي ومقبول.

في اعتقادي، الإعلام الجديد/الرقمي/الخوارزمي، لم يأت ليُنهي الصحافة التقليدية/الورقية، مثلمَا لم تنه التلفزيون عصر الراديو.. إنهما متعايَشان ولكل منها مجاله الخاص، وهكذا كان ينبغي أن يكون الأمر مع الإعلام التقليدي والرقمي.

لكن، غياب استراتيجية عمومية حقيقية، مع تنامي استخدام الشاشات، أديا معا إلى التضييق على الصحافة الورقية.

كما ينبغي القول، أن أرباب الورق، لم يسعوا إلى إبداع حلول جذابة، تثير في القارئ الرغبة في استهلاك الورق.. لكن يجب الاعتراف في هذا الصدد، بوجود تجارب ورقية -على قلتها- استطاعت التعايش مع تنامي المحتوى الرقمي، وحافظت على حضورها، وجاذبيتها.

09-11-2026

الاتحاد الأوروبي، الجزائر والنيجر:

استفسار أمني أم استمرار للعقلية الاستعمارية؟

ر. خ.

إن استفسار الاتحاد الأوروبي حول وجود جنود جزائريين فوق التراب النيجري يطرح أكثر من سؤال حول طبيعة العلاقات الدولية في منطقة الساحل الإفريقي، وحول حدود السيادة الوطنية للدول الإفريقية في تدبير علاقاتها الأمنية والعسكرية. فهل يتعلق الأمر بمجرد تساؤل أمني مشروع في سياق إقليمي مضطرب، أم أن وراءه حسابات جيوسياسية مرتبطة بإعادة ترتيب النفوذ الأوروبي، وخاصة الفرنسي، بعد التراجع الذي عرفه الوجود العسكري الغربي في منطقة الساحل؟

إن قراءة هذا التطور لا يمكن أن تنفصل عن التحولات التي شهدتها النيجر منذ انقلاب يوليوز 2023، وما أعقبه من إنهاء الوجود العسكري الفرنسي، ثم إعادة النظر في علاقات نيامي مع القوى الغربية، والانفتاح على شركاء دوليين جدد. وهي تحولات مست جوهر التوازنات الاستراتيجية في منطقة ظلت لعقود مجالا للنفوذ الفرنسي والأوروبي.

من مكافحة الإرهاب إلى صراع النفوذ: من يملك حق تحديد الشراكات الأمنية في الساحل؟

تاريخياً، لم تكن منطقة الساحل مجرد فضاء جغرافي لمواجهة الجماعات المسلحة، بل شكلت مجالاً استراتيجياً لتنافس القوى الإمبريالية على الموارد الطبيعية والممرات التجارية ومصادر الطاقة. فقد ارتبط الوجود العسكري الفرنسي في مالي والنيجر وبوركينا فاسو، لسنوات طويلة، بخطاب مكافحة الإرهاب وحماية الاستقرار، غير أن هذا الخطاب لم يمنع استمرار التدهور الأمني، ولا حال دون تصاعد الاحتجاجات الشعبية الرافضة للوجود العسكري الأجنبي.لقد انتهى الوجود العسكري الفرنسي في النيجر يوم 22 دجنبر 2023، بعد مطالبة السلطات النيجرية برحيل القوات الفرنسية التي كان عددها يناهز 1500 جندي. ولم يكن ذلك حدثاً معزولاً، بل جاء ضمن مسار إقليمي شمل مالي وبوركينا فاسو، حيث تراجعت الشراكة العسكرية التقليدية مع باريس، وتزايدت المطالب بالتحرر من الوصاية الخارجية.

ومن هنا تبرز أهمية التحرك الجزائري الأخير. فقد صادق البرلمان الجزائري يوم 25 أكتوبر 2026 على نشر وحدات من الجيش الوطني الشعبي في النيجر، في تحول مهم في العقيدة العسكرية الجزائرية التي ظلت تقليدياً متحفظة تجاه التدخل العسكري خارج الحدود. وتقول الجزائر إن المهمة تستهدف حماية المصالح الاقتصادية ومنشآت الطاقة المشتركة، ولا سيما الاستثمارات المرتبطة بمشروع أنبوب الغاز العابر للصحراء الذي يربط نيجيريا بالجزائر مروراً بالنيجر. كما ترتبط هذه المصالح بنشاط شركة سوناطراك في المنطقة.

إن هذا المعطى يفرض التمييز بين التدخل العسكري الذي تفرضه قوة أجنبية على دولة ما، والتعاون الأمني الذي يتم بطلب من سلطاتها وفي إطار اتفاق ثنائي. فالسيادة الوطنية لا تعني منع الدول من التعاون العسكري، وإنما تعني امتلاكها الحق في اختيار طبيعة هذا التعاون وشركائه وأهدافه، شريطة احترام القانون الدولي وحماية المدنيين.

لماذا استفسر الاتحاد الأوروبي؟

في 30 أكتوبر 2026، أعلن المتحدث باسم الشؤون الخارجية للاتحاد الأوروبي، أنور العانوني، أن بروكسل تتابع الوضع وتبحث عن توضيحات بشأن نطاق انتشار القوات الجزائرية وأهدافه وأساسه القانوني. وشدد على احترام السيادة الوطنية والقانون الدولي وحماية المدنيين، وعلى ضرورة أن تكون التدابير الأمنية شفافة ومتناسبة.

لكن المفارقة السياسية تكمن في أن الاتحاد الأوروبي لم يكن غائباً عن المشهد العسكري في الساحل. فقد سبق له أن أطلق بعثات أمنية وعسكرية في النيجر، كما شاركت دوله في ترتيبات مكافحة الإرهاب بالمنطقة، قبل أن تتدهور علاقاته مع السلطات الجديدة. وانتهت بعثة الشراكة العسكرية الأوروبية في النيجر في 30 يونيو 2024.وهنا يصبح السؤال مشروعاً: هل ينطلق الاستفسار الأوروبي من الحرص المبدئي على السيادة الوطنية والقانون الدولي، أم أنه يعكس أيضاً قلقاً جيوسياسياً من إعادة تشكل التحالفات الأمنية في الساحل، وتراجع قدرة القوى الأوروبية على التأثير في القرارات السيادية لدوله؟

إن الإشكال الجوهري الذي تطرحه هذه القضية ليس ما إذا كان للاتحاد الأوروبي الحق في التساؤل عن التطورات الأمنية، وإنما مدى احترامه للمبدأ نفسه عندما يتعلق الأمر بقرارات الدول الإفريقية المستقلة. فالمعايير القانونية ينبغي أن تطبق بصورة متساوية، لا أن تتحول إلى أدوات انتقائية تُستحضر عند تراجع نفوذ قوة دولية وتُهمَل عندما يتعلق الأمر بتدخلاتها السابقة.

لا يمكن الجزم بأن الاستفسار الأوروبي انتقام من النيجر بسبب طرد القوات الفرنسية، إذ لا توجد أدلة منشورة تثبت وجود قرار انتقامي من هذا النوع. لكن لا يمكن كذلك فصل الموقف عن سياقه التاريخي والسياسي، حيث تتداخل المصالح الاقتصادية والأمنية الأوروبية مع التحولات التي تعرفها المنطقة.وتزداد هذه المفارقة وضوحا مع رد وكالة الأنباء الجزائرية الرسمية يوم 8 نونبر 2026، التي نقلت عن مصادر جزائرية نفيها تلقي أي طلب رسمي أوروبي للتوضيح، واعتبرت التصريح الأوروبي تدخلا غير مقبول في الخيارات السيادية للجزائر والنيجر. كما ربطت الوكالة الموقف الأوروبي بالتوترات الفرنسية الجزائرية، وذهبت إلى اتهام باريس بمحاولة نقل خلافاتها مع الجزائر إلى المؤسسات الأوروبية. وينبغي هنا التمييز بين إعلان بروكسل أنها تبحث عن توضيحات وبين وجود مراسلة دبلوماسية رسمية توصلت بها الجزائر، وهو ما نفته الأخيرة.

ما هي الخلفية الاقتصادية لهذا التهافت؟

لا يمكن إذن تفسير التنافس في الساحل باعتباره مجرد اختلاف حول أساليب مكافحة الإرهاب. فالمنطقة تختزن ثروات معدنية وطاقية مهمة، وفي مقدمتها اليورانيوم والنفط والغاز، فضلاً عن موقعها الاستراتيجي الذي يربط شمال القارة الإفريقية بعمقها الغربي والوسطى.

إن السيطرة على هذه الموارد وشروط استغلالها تشكل جزءاً أساسياً من التنافس الدولي. ولذلك فإن خروج القوات الفرنسية لا يعني بالضرورة انتهاء علاقات التبعية الاقتصادية، كما أن دخول شركاء جدد لا يعني تلقائيا تحقيق الاستقلال الاقتصادي والاجتماعي. فقد تتغير الأعلام فوق القواعد العسكرية، بينما تستمر علاقات الاستغلال والتبادل غير المتكافئ.

- نحو سيادة إفريقية حقيقية.

إن الإشكال الجوهري الذي تطرحه هذه القضية ليس ما إذا كان للاتحاد الأوروبي الحق في التساؤل عن التطورات الأمنية، وإنما مدى احترامه للمبدأ نفسه عندما يتعلق الأمر بقرارات الدول الإفريقية المستقلة. فالمعايير القانونية ينبغي أن تطبق بصورة متساوية، لا أن تتحول إلى أدوات انتقائية تُستحضر عند تراجع نفوذ قوة دولية وتُهمَل عندما يتعلق الأمر بتدخلاتها السابقة.

وفي المقابل، لا تعفي السيادة الجزائر والنيجر من ضرورة توضيح طبيعة الاتفاق العسكري وأهدافه وضماناته، لأن الشفافية والمحاسبة وحماية المدنيين شروط أساسية لأي تعاون أمني مشروع. إن مستقبل الساحل لن يُحسم بمجرد انسحاب جندي فرنسي أو دخول جندي جزائري أو روسي، بل بمدى قدرة شعوبه على بناء مشروع تنموي مستقل، يقطع مع نهب الثروات والتبعية الاقتصادية والتدخلات الخارجية، ويضع الأمن الغذائي والتشغيل والتعليم والصحة في صلب الأولويات.

فالتحرر الوطني ليس مجرد إخلاء القواعد العسكرية الأجنبية، بل هو أيضا تحرير الاقتصاد والثروة والقرار السياسي من كل أشكال الهيمنة. وهذه هي المعركة التاريخية التي ينبغي أن تتوحد حولها شعوب الساحل الإفريقي، بعيدا عن منطق المحاور والتنافس الإمبريالي، ومن أجل سيادة شعبية حقيقية تجعل ثروات إفريقيا في خدمة شعوبها، لا في خدمة احتكارات الرأسمال الدولي.

حدث الأسبوع

ميزانية الدولة، انعكاس للسياسات الطبقية المتبعة

المصطفى خياطي

تكشف ميزانية الدولة المغربية، في جوهرها، عن طبيعة الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للطبقة الحاكمة، وعن القطاعات التي تمنحها الأولوية في توزيع الثروة العمومية. ومن هذا المنطلق، فإن قراءة مشروع قانون المالية لسنة 2027 بالمغرب لا ينبغي أن تقتصر على الأرقام والمؤشرات المالية، بل يجب أن تتجاوزها إلى مساءلة المستفيدين من الاستثمار العمومي، وطبيعة النموذج الاقتصادي والاجتماعي الذي تسعى الدولة إلى تكريسه.

تثير الاعتمادات المالية المخصصة لبناء وتأهيل الملاعب الرياضية الكبرى، في إطار الاستعداد لتنظيم كأس العالم 2030، نقاشا جوهريا حول ترتيب الأولويات. فقد رُصد حوالي 1.977 مليار درهم خلال سنة 2027 لبناء وتأهيل ستة ملاعب كبرى، ضمن مشاريع تصل كلفتها الإجمالية إلى 23.765 مليار درهم.

لا يتعلق الأمر هنا بمعارضة الاستثمار في الرياضة أو رفض تطوير البنيات التحتية، فالرياضة حق اجتماعي وثقافي، والمنشآت الرياضية يمكن أن تشكل رافعة للتنمية المحلية. لكن السؤال الطبقي والسياسي المطروح هو: لماذا تحظى بعض المشاريع الاستعراضية والاستراتيجية المرتبطة بالمواعيد الدولية بهذه القدرة على تعبئة الموارد المالية، بينما تستمر قطاعات البحث العلمي والتشغيل والتعليم والصحة في مواجهة اختلالات بنيوية؟

في المقابل، ورغم تخصيص أكثر من 3.04 مليارات درهم للاستثمارات بقطاع التعليم العالي والبحث العلمي، وإحداث 1920 منصبا ماليا جديدا، فإن الغلاف المرصود للصندوق الوطني لدعم البحث العلمي والتنمية التكنولوجية لا يتجاوز 70 مليون درهم.

وهنا تبرز المفارقة: بلد يحتاج إلى بناء اقتصاد منتج، قادر على خلق الثروة ومواجهة التبعية التكنولوجية، يجد نفسه أمام تحدي ضعف تمويل البحث العلمي، وهجرة الأدمغة، وهشاشة الجامعة العمومية، وتراجع فرص إدماج الخريجين في سوق الشغل.ومن حيث التحليل الماركسي، لا يمكن فصل هذه الاختيارات عن طبيعة التراكم الرأسمالي بالمغرب. فالاستثمار في الملاعب والطرق والتجهيزات الكبرى يفتح مجالات واسعة أمام شركات البناء والأشغال العمومية والعقار والخدمات، ويتيح فرصا لتراكم الأرباح لدى الرأسمال المرتبط بهذه الأوراش. أما الاستثمار في البحث العلمي والتشغيل المنتج فيتطلب رؤية تنموية طويلة الأمد، وتوجيها للموارد نحو بناء قاعدة صناعية وتكنولوجية وطنية، وتعزيز استقلالية القرار الاقتصادي.ولا يعني ذلك أن كل استثمار رياضي يخدم الرأسمال حصرا، أو أن هذه المشاريع لا تنتج منافع اجتماعية، بل إن المسألة تتعلق بمن يملك العقود، ومن يستحوذ على الأرباح، وكيف توزع المنافع والأعباء.

أما الشباب المغربي، الذي يواجه البطالة والهشاشة وانسداد الآفاق، فلا يحتاج فقط إلى ملاعب ضخمة يتفرج فيها على المباريات، وإنما يحتاج إلى جامعة منتجة للمعرفة، ومراكز بحث مجهزة، ومصانع ومختبرات، وسياسات عمومية تضمن الشغل القار والعيش الكريم.

إن الرهان الحقيقي ليس الاختيار بين الملعب والجامعة، أو بين الرياضة والبحث العلمي، وإنما بناء سياسة استثمارية متوازنة تجعل الإنسان المنتج والمعرفة والعمل في قلب التنمية، بدل إخضاع الأولويات الاجتماعية لمنطق المردودية الرأسمالية والرهانات التسويقية الدولية.

فالتنمية لا تقاس بعدد الملاعب التي نشيدها، ولا بحجم التظاهرات العالمية التي ننظمها، بل بمدى قدرة المجتمع على تحرير طاقاته المنتجة، وتوفير شروط العيش الكريم لطبقاته الكادحة، وضمان مستقبل أجياله الصاعدة.